حضرة صاحب الجلالة
الملك عبداللّـه الثاني بن الحسين المعظم

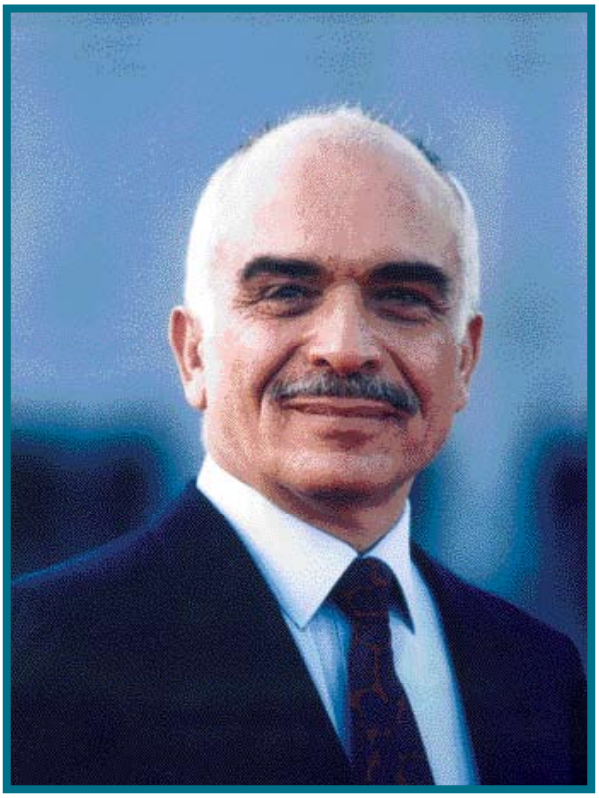

المغفور له صاحب الجلالة
الملك الحسين بن طلال طيب اللّـه ثراه

المحتويات

صفحة

أهدافنا الإستراتيجية

رؤيتنا

أعضاء مجلس الإدارة

الإدارة التنفيذية

كلمة رئيس مجلس الإدارة

كلمة الرئيس التنفيذي / المدير العام

أداء الإقتصاد الأردني لعام ٢٠٠٧

تقرير مجلس الإدارة عن أنشطة وانجازات البنك لعام ٢٠٠٧

الثقافة المؤسسية

ميثاق السلوك المهني

الخطة المستقبلية لعام ٢٠٠٨

التطورات المالية منذ التأسيس

أهم المؤشرات المالية لعام ٢٠٠٧

تقرير مدققي الحسابات

البيانات المالية

إيضاحات البيانات المالية

الإفصاحات والبيانات المطلوبة من قِبل هيئة الأوراق المالية

متطلبات الحاكمية المؤسسية والدليل الخاص بها

الهيكل التنظيمي للبنك والشركات التابعة

الفروع والمكاتب في الأردن والخارج

أهدافنا الإستراتيجية:

لحاملي الأسهم: ضمان عوائد عالية متزايدة باستمرار.

للعملاء: تطوير منتجات مصرفية عالية الجودة بأسعار منافسة.

للإدارة والموظفين: ضمان مستقبل مهني زاهر، ودخول متصاعدة منافسة.

للمجتمع: تطوير خدمات مصرفية تسهم في تعزيز التنمية الوطنية، والتزام أكيد متجدد نحو الاحتياجات الاجتماعية والثقافية الوطنية للبلاد.

للجهات الرقابية: التزام كامل وشفاف ومتعاون كلياً وديناميكي مع الجهات الرقابية في البلدان التي يعمل فيها البنك.

رؤيتنا:

تنطلق أهداف البنك الأهلي الأردني الإستراتيجية من إرادة حازمة على إعادة هيكلة البنك وتطويره ، للتلاؤم مع الأسس المصرفية المعتمدة عالمياً، وهي الأسس التي يتضمنها "مشروع اليوبيل" ، العازمين على تطبيقه على ثلاثة مراحل وهي:

المرحلة الأولى: أن يصبح البنك الأهلي الأردني، الأكثر ربحية ويمتد على المستوى المحلي، خلال سنتين.

المرحلة الثانية: أن يصبح البنك الأهلي الأردني، مؤسسة مصرفية قيادية على المستوى الإقليمي، خلال خمس سنوات.

المرحلة الثالثة: أن يصبح البنك الأهلي الأردني، لاعباً مصرفياً رئيسياً على المستوى العالمي، خلال سبع سنوات.

مجلس الإدارة

معالي الدكتور رجائي المعشر ـــــــــــــــــــــــــــــــ **رئيس مجلس الإدارة**

سعادة السيد نديم المعشر ـــــــــــــــــــــــــــــــ **نائب رئيس مجلس الإدارة**

الاعضاء:

الهيئة العامة للإستثمار (حكومة الكويت) ـــــــــــــــــــــــــــــــ ويمثلها السيد~~ حتى تاريخ ٣/١٠/٢٠١٧ حمد ناحوس الزانذ~~

بنك بيبلوس (لبنان) ـــــــــــــــــــــــــــــــ ويمثلها ~~اعتبارا من تاريخ ١/١١/٢٠١٧ السيد سمعان فرسوا باسيل~~

السادة أبراج كابيتال (دولة الإمارات العربية المتحدة) ـــــــــــــــــــــــــــــــ ويمثلها السيد مصطفى عبد الودود

شركة مركز المستثمر الأردني ـــــــــــــــــــــــــــــــ ويمثلها معالي السيد واصف عازر

شركة معشر للإستثمارات والتجارة ـــــــــــــــــــــــــــــــ ويمثلها السيد عماد المعشر

المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي ـــــــــــــــــــــــــــــــ ويمثلها معالي الدكتور محمد سالم أبو حمور

شركة رجائي المعشر وإخوانه ـــــــــــــــــــــــــــــــ ويمثلها السيد رفيق المعشر

شركة ZI & IME (السعودية) ـــــــــــــــــــــــــــــــ ويمثلها السيد علاء الدين سامي

الشركة العربية-قابضة (لبنان) ـــــــــــــــــــــــــــــــ ويمثلها السيد هاني فريج

السيد محمود ملحس ـــــــــــــــــــــــــــــــ **عضواً**

السيد توفيق قعوار ـــــــــــــــــــــــــــــــ **عضواً**

السيد رجائي سليمان السكر ـــــــــــــــــــــــــــــــ **عضواً**

مدققي الحسابات

السادة ديلويت آند توش (الشرق الاوسط) - الأردن

الإدارة التنفيذية

معالي السيد مروان عوض ـــــــــــ الرئيس التنفيذي/المدير العام

السيد فؤاد الور ـــــــــــ نائب الرئيس التنفيذي/رئيس مجموعة الخدمات البنكية الدولية والفروع الخارجية

السيد إبراهيم غاوي ـــــــــــ نائب الرئيس التنفيذي/رئيس مجموعة الإدارة المالية

السيد هاني فراج ـــــــــــ نائب الرئيس التنفيذي/رئيس مجموعة اللوجستيات/أمين سر مجلس الإدارة

السيدة هديل كيالي ـــــــــــ نائب الرئيس التنفيذي/رئيس مجموعة العمليات

السيد زاهي فاخوري ـــــــــــ نائب الرئيس التنفيذي/رئيس مجموعة الائتمان

الانسه لينا البخيت ـــــــــــ نائب الرئيس التنفيذي/رئيس مجموعة الأهلي للأسواق المالية

السيد سامر سنقرط ـــــــــــ نائب الرئيس التنفيذي/رئيس مجموعة الأهلي للاستثمارات البنكية

السيد سعد المعشر ـــــــــــ نائب الرئيس التنفيذي/رئيس مجموعة الاستراتيجيات والاتصالات المؤسسية

السيد إياد العسلي ـــــــــــ نائب الرئيس التنفيذي/رئيس مجموعة الخدمات البنكية للشركات الكبرى

السيد فالح النجار ـــــــــــ نائب الرئيس التنفيذي/رئيس مجموعة الخدمات البنكية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

السيد احمد الخب ـــــــــــ نائب الرئيس التنفيذي/رئيس مجموعة الخدمات البنكية الشخصية وإدارة الفروع

السيد بشار البكري ـــــــــــ مساعد المدير العام/رئيس مجموعة الموارد البشرية

السيد سليمان دبابنه ـــــــــــ مساعد المدير العام للمحاسبة

السيد كميل حداد ـــــــــــ مساعد المدير العام لمتابعة معالجة الائتمان

السيد راغب هلسه ـــــــــــ مساعد المدير العام للتفتيش والرقابة الداخلية

السيد يوسف شكري ـــــــــــ مساعد المدير العام لتقنية المعلومات

السيد غسان غرايبه ـــــــــــ مدير الدائرة القانونية

السيد باسم اسليم ـــــــــــ المدقق الداخلي

السيد زياد كوكش ـــــــــــ مدير إدارة المخاطر

المستشارون

السيد عيسى خوري ـــــــــــ مستشار رئيس مجلس الإدارة / رئيس مجموعة الخدمات البنكية للشركات الكبرى بالوكالة

السيد ناهض حتر ـــــــــــ مستشار رئيس مجلس الإدارة لشؤون الإعلام والثقافة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

حضرات المساهمين الكرام ،،،

بالأصالة عن نفسي و بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة، يسعدني أن أقدم لكم التقرير السنوي الثاني والخمسون لبنكِكُم البنك الأهلي الأردني ،آملاً أن يجيب هذا التقرير عن تساؤلاتكم واستفساراتكم و يلبي توقعاتكم وتطلعاتكم سواء من خلال استعراض أهم النشاطات والإنجازات والنتائج التي حققها البنك خلال العام ٢٠٠٧ أو من حيث الخطة البنكية المستقبلية للعام ٢٠٠٨ ،كما يتضمن تقريراً عن الأداء الاقتصادي الأردني خلال العام المنصرم.

استمر البنك الأهلي الأردني في تبنيه منهجية التطوير و التغيير و إعادة الهيكلة، فقد تم الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى من الخطة الإستراتيجية طويلة المدى و التي تضمنها مشروع «اليوبيل الذهبي» تحت عنوان «قوة التغيير» و الذي تم تبنيه في العام ٢٠٠٥، ونفذت مجموعة متكاملة من خطط وبرامج العمل على كافة المستويات الإدارية والتشغيلية والخدمية لتلبية احتياجات عملاء البنك من الأفراد والشركات والمؤسسات المتوسطة والصغيرة .

كما استمر البنك في تنفيذ سياسة التوسع محليا، و تجلى ذلك في قيام البنك بافتتاح ثلاثة فروع رئيسية وإعادة هندسة خمسة فروع وتحديثها، هذا وقد تم اعتماد شعار جديد للبنك تم إطلاقه ضمن حملة إعلامية كبيرة ليعكس هوية مؤسسية جديدة من شأنها أن تبرز البنك كمؤسسة شابة حديثة تقدم خدمات متميزة تدعم القوة التنافسية في السوق المحلي والإقليمي والدولي.

وجاء وضع الهيكل التنظيمي الجديد للبنك كترجمة عملية لجهود الإدارة الرامية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الإستراتيجية على نحو يرفع درجة الكفاءة في إدارة الموارد المتاحة وتحديد الصلاحيات وتوزيع الاختصاصات التوسع في الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء وطرح منتجات جديدة. وعلى صعيد إدارة المخاطر فقد واصل البنك استكمال متطلبات لجنة بازل II، عن طريق تفعيل نظام الإنذار المبكر ومراجعة والرقابة على الائتمان وأنظمة التقييم والتسعير، كما قامت إدارة البنك بتطبيق «الحاكمية المؤسسية» واستحداث اللجان المتخصصة المنبثقة عنها وتفعيلها لأداء المهام الموكلة إليها لتعكس أعلى مستوى من الشفافية.

كما وقام البنك بتأسيس شركة «الأهلي للوساطة المالية» المساهمة الخاصة وبرأسمال مقداره ١٠ مليون دينار أردني تم رفعه مؤخرا الى ٢٠مليون دينار أردني، لتقوم بالخدمات المتعلقة بالوساطة المالية وذلك تلبية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي الأردني.

وقد ارتفع حجم الموجودات في نهاية العام ٢٠٠٧ بما نسبته ١٣,٥٤٪ عن العام ٢٠٠٦ ليصبح ١,٩٧٧ مليار دينار أردني، وانخفضت التسهيلات غير العاملة من ١٤,٨٧ ٪ من إجمالي التسهيلات لتصل إلى ١٢,٧٨٪ في نهاية العام ٢٠٠٧، كما بلغت نسبة تغطية المخصص

للديون غير العاملة ٧٤,٨٥٪ في نهاية العام ٢٠٠٧ مقارنة مع ٦٨,٥٪ في نهاية عام ٢٠٠٦.

وإنا لنتطلع إلى العام ٢٠٠٨ كمرحلة جديدة لمضي البنك قدما في تحقيق إنجازات جديدة والسير في خططه الإستراتيجية وتعزيز مركزه التنافسي وزيادة الحصة السوقية.

ختاما أود أن أتقدم بالشكر و الثناء لموظفينا وإدارتنا التنفيذية ومجلس الإدارة لجهودهم وإخلاصهم في أداء المهام الموكلة إليهم وأدائهم المتميز في تحقيق أهداف البنك والاستراتيجيات المرسومة، وإلى مساهمي البنك و عملاءه الكرام على الثقة التي أوليتمونا إياها دائما، وإلى البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية ووزارة الصناعة والتجارة، وغرفة الصناعة والتجارة، وكافة الهيئات والجهات التي تساهم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني في ظل قيادة صاحب جلالة الملك عبد الله الثاني الكريمة والحكيمة .

رئيس مجلس الإدارة

أداء الاقتصاد الأردني

أداء الاقتصاد الأردني:

استمر الاقتصاد الأردني بالنمو كثمرة لعملية التزام القطاعين العام والخاص ببرنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الذي انتهجته المملكة، فشهد عام ٢٠٠٦ تحسناً في بعض المؤشرات الاقتصادية التي ساهمت في دعم استقرار الاقتصاد الكلي للمملكة وذلك على الرغم من عدم الاستقرار الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط. وكان العام السابق ختام الخطة الثلاثية للإصلاح الوطني لوزارة التخطيط والتعاون الدولي (MOPIC) والتي أدت إلى تحسين المناخ الاستثماري وتشجيع الاستثمارات الأجنبية وتقليص الدين العام كنسبة من إجمالي الناتج المحلي والنجاح في التخفيف من درجة الاعتماد على المنح والمساعدات الأجنبية.

فبرز الأردن كنموذج لعملية الإصلاح الاقتصادي والسياسي ، حيث احتل المرتبة ٥٣ بين دول العالم ، والمرتبة الثالثة بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مؤشر الحرية الاقتصادية المعد من قبل مؤسسة HERITAGE الأميركية بالتعاون مع صحيفة Wall Street Journal، كما تمكن من استيعاب أثر ارتفاع أسعار النفط العالمية وتضاؤل حجم المساعدات والمنح الأجنبية، من خلال تسجيل نمو في إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة خلال عام ٢٠٠٦، والذي نتج عنه تعديل مؤسسة موديز للتصنيف الائتماني لتطلعاتها بالنسبة للاقتصاد الأردني من "سلبي" إلى "مستقر".

موجودات البنوك المرخصة – مليون دينار

ارتكز النمو الاقتصادي خلال عام ٢٠٠٦ على دعامة الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة لا سيما مع استفادة دول الخليج من ارتفاع أسعار النفط. حيث ارتفع الاستثمار الأجنبي تدريجياً خلال السنوات السابقة ليسجل نسبة نمو غير مسبوقة وصلت إلى ١٢٦٪ خلال التسعة شهور الأولى من العام السابق مقارنة مع الفترة نفسها من عام ٢٠٠٥. وساهمت هذه التدفقات النقدية التي استهدفت سوق رأس المال الأردني والقطاع العقاري في النمو الاقتصادي والتخفيف من أثر ارتفاع أسعار الفوائد.

وعلى الرغم من انتعاش هذين السوقين إلا أن الزيادة في عرض النقد كانت خارج سيطرة البنك المركزي الأردني نتيجة ارتباط سياسته النقدية المتعلقة بأسعار الفوائد مع أسعار الفوائد الأميركية. وعليه فإن السيولة النقدية المقاسة من خلال عرض النقد M2 ارتفعت بنسبة ١٤٪ خلال عام ٢٠٠٦، مقارنة مع ارتفاع أسعار الفوائد بمائة نقطة مئوية من ٦,٥٪ في نهاية عام ٢٠٠٥ إلى ٧,٥٪ مع نهاية العام السابق، مما نتج عنه زيادة التضخم المقاس من خلال الرقم القياسي لأسعار المستهلك الذي ارتفع بنسبة ٦,٢٥٪ خلال العام السابق. أما الاحتياطات الأجنبية فقد ارتفعت إلى مستويات قياسية لتصل إلى ٦,١ مليار دولار أميركي مقارنة مع ٤,٨ مليار دولار أميركي في نهاية ٢٠٠٥.

المستوردات الوطنية – ألف دينار

سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات خلال السنوات السابقة عجزاً بلغ حدَّه الأعلى مع نهاية الربع الثالث من عام ٢٠٠٦ وبقيمة ١,١٥ مليار دينار ، مشكلاً ١٤,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام ٢٠٠٦، وجاء هذا العجز كنتيجة للعجز الكبير في الميزان التجاري الذي بلغ ٤,٤٥ مليار دينار مع نهاية العام السابق الذي نتج بدوره عن ارتفاع فاتورة مستوردات المشتقات النفطية بأكثر من ١٨٪. وعلى الرغم من هذه السلبيات إلا أن إشارات إيجابية يمكن استشفافها من الزيادة في حجم الصادرات والمستوردات التي ارتفعت بنسبة ١٢,٣٪ انسجاماً مع سياسة تحرير التجارة والعولمة.

ومما أثقل هذا العجز في الحساب الجاري انخفاض المساعدات والمنح الأجنبية بشكل ملحوظ خلال العام السابق والتي وصلت إلى ٢٨٩,٧ مليون دينار فقط مع نهاية الربع الثالث من العام السابق متراجعة بنسبة ٧٧,٤٪ مقارنة مع حجمها خلال عام ٢٠٠٤ الذي بلغت خلاله ٩٤٥,٩ مليون دينار.

ويتم تغطية عجز الحساب الجاري من خلال الفائض المحقق في الحساب الرأسمالي نتيجة التدفقات النقدية الإيجابية خاصة المستهدفة للقطاع العقاري. وتبرز هنا نقطة الضعف الكامنة في ميزان المدفوعات ، حيث أن هذه التدفقات النقدية متذبذبة ، بمعنى أنها قد تكون غير مستمرة وقد تنخفض قيمها من سنة لأخرى أو تتحول إلى سالبة نتيجة سحب رؤوس الأموال في ظل ظروف سياسية معينة.

الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي الأردني – مليون دينار

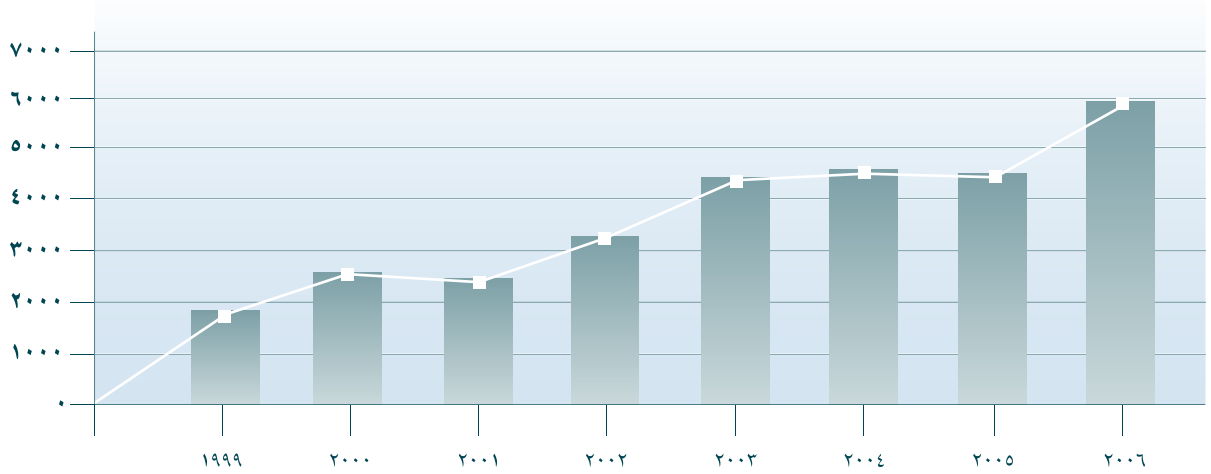

وتعرضت معظم الأسواق المالية العربية لموجة هبوط حادة خلال عام ٢٠٠٦ عقب أداء متميز خلال العام الذي سبقه، وشملت هذه الموجة السوق المالي الأردني أيضاً ليواجه انخفاضاً في عدة مؤشرات مهمة، فخسر مؤشر البورصة الثلث من مستواه الأعلى تاريخياً الذي سجله في الربع الأخير من عام ٢٠٠٥ ، كما تراجعت أحجام التداول بنسبة ١٥,٨٪ والتي بلغت ١٤,٢ مليار دينار في عام ٢٠٠٦ مقارنة مع تداول ١٦,٨ مليار دينار خلال العام الذي سبقه. أما القيمة السوقية للبورصة فقد خسرت ٢٠,٩٥٪ من قيمتها نهاية عام ٢٠٠٥ بانخفاضها إلى ٢١,٠٨ مليار دينار مع نهاية عام ٢٠٠٦.

الصادرات الوطنية – ألف دينار

هذا وقد تراجع حجم العجز الذي عانت منه الحكومات الأردنية المتعاقبة إلى ٢,٣٩٧ مليار دينار مع نهاية شهر تشرين الثاني من عام ٢٠٠٦ وبنسبة انخفاض ٣٤,٥٪ مقارنة مع الفترة نفسها من العام الذي سبقه، مقارنة مع عجز بقيمة ٤,٤٨٥ مليار دينار في الموازنة التقديرية للعام السابق. وأدى تراجع حجم المساعدات والمنح الأجنبية الذي استمر منذ عام ٢٠٠٤ إلى تفاقم هذا العجز متزامناً مما دفع الحكومات إلى إعادة هيكلة الضرائب المفروضة لتقليص أثر هذا التراجع.

وقد ارتفع حجم الدين العام الخارجي بنسبة ٣,٣٪ إلى ٥,٢٢ مليار دينار (مشكلاً ٥٢,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي المقدر) مع نهاية شهر تشرين الثاني ومقارنة مع ٥,٠٥ مليار دينار بنهاية عام ٢٠٠٥ (الذي شكل نسبة ٥٦,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي). وكان لهذا الارتفاع مساهمة إيجابية في أداء الاقتصاد الأردني ككل نتيجة نمو الناتج المحلي الإجمالي بتسارع أكبر من نمو الدين العام والملاحظ من خلال تراجع نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي. أما الدين العام المحلي فقد تراجع بنسبة ١٩,٧٪ إلى ٢,٠٣ مليار دينار (مشكلاً ٢٠,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي المقدر) مقارنة مع ٢,٤٣ مليار دينار (ونسبة ٢٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بنهاية عام ٢٠٠٥.

وشهد الميزان التجاري ارتفاعاً في عجزه إلى ٤,٤٥ مليار دينار بنهاية عام ٢٠٠٦ وبنسبة نمو ١,٣٦٪ فقط ، نتيجة ارتفاع الصادرات الوطنية بنسبة أكبر من نمو المستوردات خلال عام ٢٠٠٦ ، حيث ارتفعت المستوردات بنسبة ٩٪ ببلوغها ٨,١١ مليار دينار والتي شكلت المستوردات النفطية نسبة ١٧,٧٪ منها، هذا في الوقت الذي ارتفعت فيه الصادرات (بما فيها المعاد تصديرها) بنسبة ٢٠,١٪ لتصل إلى ٣,٦٦ مليار دينار مدفوعة بشكل رئيسي بالصادرات الوطنية من قطاع الأنسجة والملابس. أما بالنسبة إلى قطاع الإنشاءات، فقد ارتفعت مساحة الأراضي المرخصة بنسبة ٥,٦٪ خلال عام ٢٠٠٦ مقارنة مع نموها بنسبة ٢٢٪ في عام ٢٠٠٥، فيما انخفض عدد الرخص الممنوحة بنسبة ١٠٪ خلال عام ٢٠٠٦.

تقرير مجلس الإدارة لعام ٢٠٠٧

تقرير مجلس الإدارة لعام ٢٠٠٧

أتم البنك الأهلي الأردني عامه الثاني والخمسون من مسيرة العطاء والتطوير للوصول إلى مصاف البنوك العالمية ، وذلك بفضل جهود الإدارة الحثيثة في تطبيق برامج التحديث والتطوير وإعادة الهيكلة الكلية للإجراءات والعمليات الداخلية والخارجية وتحديث الهيكل التنظيمي المتوافق مع الخطة الإستراتيجية الموضوعة والهادفة لتعظيم المنفعة لكل من العملاء، المساهمين والموظفين ، والتركيز على تسهيل الإجراءات والتعامل المباشر مع العملاء مع الارتقاء بمستوى الخدمة المقدمة إلى الإبداع .

أولاً: قطاع الخدمات الإنتاجية:

(١) قطاع الخدمات البنكية التجارية والفروع ، وتتشكل من :

أ. مجموعة الخدمات البنكية للشركات الكبرى :

تركز هذه المجموعة على تقديم الخدمات والمنتجات المالية إلى قطاع الشركات الكبيرة الحجم، ويتنوع نشاط عملاءها ليشمل الشركات الصناعية ، التجارية، المقاولات وشركات الخدمات ويغطي كافة أنواع الشركات مهما كانت صفتها القانونية٠حيث تقدم المجموعة خدماتها في كافة فروع البنك ومن خلال إدارة مركزية تضطلع بمهام إدارة علاقات العملاء عن طريق ثلاث وحدات عمل مقسمة استنادا إلى مبدأ التخصص حيث تتخصص الأولى بالتمويل المتخصص وتحديدا المقاولات ، الصناعة وتمويل المشروعات ، التأجير التمويلي والتجمعات البنكية ، في حين تتخصص الثانية بتمويل التجارة ٠ أما الثالثة فتتخصص في تمويل النشاطات خارج الأردن والتي تعني بالدرجة الأولى علاقات الشركات لدى فروع قبرص والضفة الغربية وتلك المتعاملة مع السوق العراقي٠

ومن أهم المنتجات والخدمات التي تقدمها المجموعة التسهيلات الائتمانية بجميع أنواعها إضافة إلى خدمة القطع الأجنبي ، يضاف إلى ذلك الخدمات البنكية التقليدية غير الائتمانية وخدمات الأفراد من خلال عملية البيع المتقاطع .تقوم المجموعة بتقديم حلول مالية خاصة مصممة لاحتياج العملاء مستندة إلى حقيقة مفادها عدم وجود عملاء أو طالبي تمويل متماثلين ، لذلك تسعى لفهم طبيعة نشاط العميل واحتياجاته المالية والتركيز على ما من شأنه المساهمة في نجاح العميل كونه هو أساس نجاح البنك الأهلي وقوته، حيث تم اعتماد مبدأ إدارة العلاقة في التعامل في العملاء ، يقوم البنك بموجبها بتحديد موظف مسئول عن كل شركة. ويقوم هذا الموظف بالتأكد من تقديم خدمة عالية الجودة في وقت مناسب للعملاء الذي من شأنه ان يفيد العميل بالحصول على نقطة اتصال واحدة لجميع معاملاته البنكية.

وبالإشارة إلى انجازات المجموعة خلال عام ٢٠٠٧ فقد تم تأسيس قاعدة معلومات حاسوبية ووحدة متابعة لتوفير نظام إدارة معلومات يساعد في عملية اتخاذ القرارات من قبل الإدارة من خلال تقديم التقارير الدورية وتقارير حسب الطلب. كما تم تقديم برنامج تثقيف فعال للبيع المتقاطع مستند بشكل أساسي إلى التكامل في الخدمات البنكية للعملاء وموظفيهم من خلال طرح باقة متكاملة من الخدمات المصرفية، و إعادة تنظيم المجموعة استنادا لمبدأ التخصص في العمل بهدف تحسين الخدمة وتلمس احتياجات العملاء وبنفس الوقت السيطرة على المخاطر.

من ناحية أخرى فقد تم اعتماد سياسة جديدة في تقييم المخاطر مستندة بالدرجة الأولى إلى العائد على المخاطر من خلال نموذج جديد لتقييم المخاطر يتم بناء عليه تحديد العائد المطلوب تحقيقه من خلال نموذج ربحية اعد لهذه الغاية، وقد استند النموذجان إلى تعليمات بازل (II) بشكل كامل٠من ناحية إستراتيجية فقد تم التركيز على زيادة الإيرادات والضمانات مع عدم زيادة المخاطر ، والانتهاء من المخططات والرسومات الهندسية بالتعاون مع مجموعة الإستراتيجيات بخصوص فتح فرع متخصص لخدمة الشركات الكبرى من المزمع افتتاحه خلال النصف الثاني من العام ٢٠٠٨، وأخيرا فقد تم إطلاق منتج التأجير التمويلي الجديد والذي يتيح لعملاء البنك إمكانية التملك عن طريق الاستئجار ، حيث يستطيع العميل اختيار مواصفات الأصل الذي يريد شراؤه ويقوم البنك الأهلي الأردني بتمويله وبنسبة قد تصل إلى ١٠٠٪ ولفترات تمويل طويلة تتناسب والعمر الإنتاجي للأصل المؤجر ، كما يمكن العميل من التحديث المستمر والتجديد للأصل من خلال إحلاله أو استبدله دون الحاجة إلى تسديد الرصيد . وتطبيقاً لهذه الخدمة المميزة فقد تم توقيع أول عقد تأجير تمويلي بقيمة ١٠,٥ مليون دولار مع الشركة الأردنية لتدريب الطيران والتدريب التشبيهي (JATS) ولفترة ١٠ سنوات وذلك لتمويل شراء (Airline-training Simulator A320) للشركة المذكورة.

ب. مجموعة الخدمات البنكية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة :-

شهد عام ٢٠٠٧ نموا ملحوظا في جميع النشاطات التي تديرها مجموعة الخدمات البنكية للحسابات الصغيرة والمتوسطة تطبيقا لإستراتيجية البنك الهادفة إلى تحقيق التميز والريادة في هذا المجال وقد عملت على تحقيق حزمة من الأهداف المخطط لها سابقا بزيادة نسبتها ٤٠٪ عن العام السابق ، كما وحققت المجموعة نجاحات كبيرة في مجال توسيع قاعدة عملائها بنسبة زيادة بلغت ١١٪ مع التركيز على تنمية البيع المتقاطع Cross Selling Ratio والوقت المخصص للبيع. أما بالنسبة لحجم محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة فقد شهدت نمواً ملحوظاً بالإضافة إلى قيام المجموعة بتعزيز جهودها الرامية إلى زيادة حصتها في الودائع والتي إرتفعت بنسبة كبيرة بلغت حوالي ٢٢,٤٪. كما ساهمت المجموعة بشكل كبير في النجاح الذي حققه البنك في كثيرٍ من المنتجات والخدمات البنكية المطروحة، حيث قامت بتعظيم وجودها في السوق المحلي وتقديم منتجات وخدمات مصرفية متكاملة ولعب دور قيادي في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

إن إستراتيجية المجموعة استدعت رسم ووضع خطط جديدة للتعامل مع طبيعة المنشآت الصغيرة والمتوسطة إدراكا لأهمية الدور الذي تلعبه في مجال تعزيز القدرة الإنتاجية، وتحقيقا» لذلك فقد استمرت الجهود في تطوير مجموعة متكاملة من المنتجات والخدمات البنكية لسوق المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

جـ. مجموعة الخدمات البنكية الشخصية وإدارة الفروع :

استمرت المجموعة بتكثيف جهودها والتركيز على تقديمها باسلوب شخصي وتبسيط وتسهيل الإجراءات لتلبية احتياجات ورغبات العملاء وتقديم أفضل الخدمات ، ولتوفير ذلك قامت المجموعة بتنظيم حملات إعلانية وإعلامية تسويقية مدروسة بهدف الترويج لمنتجات البنك القائمة والمستحدثة ، بهدف تعزيز ثقة عملاء البنك بمنتجاته وخدماته المقدمة ضمن هوية البنك الجديدة ، وبالتالي قامت بتدريب الكوادر العاملة بالبنك بكافة قطاعاتها من موظفي فروع وإدارة متوسطة وإدارة عليا عبر تطبيق منظومة برامج التطوير والتدريب. كما تم تحديث مركز الإتصال المباشر وزيادة كادره وتنظيمه وتدريبه للعمل على تزويد العملاء بالسرعة الممكنة وبطريقة

مهنية صحيحة للإجابة على كافة تساؤلاتهم واستفساراتهم، وتفعيل مركز الإتصال المباشر «الأهلي أهلاً» لمتابعة معاملات العملاء وتلقي الشكاوي ومعالجتها، وإجراء الدراسات اللازمة عن مستوى رضى العملاء. هذا وتم تأسيس وحدة متخصصة بإدارة جودة الخدمات المصرفية (Quality Assurance) ، بهدف التأكد من قيام الفروع بتقديم الخدمة المتميزة لكافة العملاء، والعمل على رفع مستوى الرضا عن الخدمة المقدمة في فروع البنك المختلفة.

تم إطلاق منتج «وديعة الأهلي المميزة» والتي ساهمت بشكل ملحوظ بزيادة حجم الودائع، وقد ساهم النمو في الودائع على تعزيز قدرة البنك على التوسع في مجال منح التسهيلات. كما تم إطلاق خدمة بطاقات «الفيزا» بأنواعها العادية والذهبية والبلاتينية، لتضاف إلى خدمة الماستركارد التي يصدرها البنك، وذلك بهدف تقديم سلة متنوعة من البطاقات للعملاء، واجتذاب حصة إضافية لحصة البنك في مجال البطاقات الإئتمانية.

أما فيما يتعلق بتوسيع شبكة الفروع لزيادة انتشاره وتمكينه من خدمة أكبر نسبة من العملاء ومن مختلف القطاعات على مستوى المملكة، فقد تم خلال العام ٢٠٠٧ افتتاح كل من فرع شارع الوكالات، فرع أبو نصير، فرع سيتي مول وفرع الجبيهة. كما قامت المجموعة بتحديث كل من فرع عبدون، شارع مكة، معان، حكما، وستستمر عملية التحديث للفروع الأخرى خلال عام ٢٠٠٨ أيضاً. كما تم العمل على إعادة هيكلة الفروع بالشكل الذي يخدم القطاعات المختلفة « أفراد ، منشآت صغيرة ومتوسطة ، وقطاع الشركات الكبرى » وتعيين أشخاص مؤهلين للتعامل مع كل قطاع بحسب احتياجاته، هذا وتمت المباشرة بتقديم خدمة العملاء المميزين من خلال الفروع النموذجية التي تم افتتاحها خلال هذا العام . واستكمالاً للتميز في الخدمة فقد تم تعزيز مركز البيع المباشر بكادر مؤهل للعمل على مساندة الفروع في عملية استقطاب عملاء جدد للتعامل مع البنك كما تم افتتاح مركز جديد للمبيعات في اربد.

تم تحديث موقع البنك الإلكتروني على الشبكة العنكبوتية ليتماشى مع هوية البنك الجديدة، والعمل جاري بصورة دائمة على تحسينه ليصبح باعتباره موقعاً لتسويق الخدمات والمعلومات بالإضافة لعملية تحديث الموقع «الأهلي نت» ليتمتع العملاء بإدارة حساباتهم بمفردهم من خلال شبكة الإنترنت ودون الحاجة للحضور للبنك شخصياً.

د. مجموعة الخدمات البنكية الدولية والفروع الخارجية:

(أ) البنك الأهلي الدولي ش.م.ل (شركة مساهمة لبنانية تابعة للبنك الأهلي الأردني)

كان عام ٢٠٠٧ عام الإنطلاق بالرغم من الوضع غير المستقر في لبنان حيث حقق البنك نتائج جيدة ومنها ارتفاع صافي الأرباح المحققة بعد الضريبة ونمو في ودائع العملاء، التسهيلات العاملة وانخفاض في صافي الديون المشكوك في تحصيلها، حيث ارتفعت حقوق المساهمين بنسبة ٧١٪ لتصل إلى ٢٧,٩ مليون دولار أمريكي بعد أن قام المساهم الرئيسي البنك الأهلي الأردني بزيادة رأس مال البنك الأهلي الدولي بمبلغ ١٥ مليون دولار للبدء بتنفيذ خطة التوسعة وفتح فروع جديدة بالإضافة إلى التحضير لتطبيق متطلبات اتفاقية «بازل ٢». وقد نمت معظم المؤشرات المالية حيث ارتفعت الأرباح الصافية المجمعة بعد الضريبة بنسبة ٥٨٪ لتصل إلى ١,٦٧ مليون دولار، وتحسن إجمالي ودائع العملاء وشهادات الإيداع بنسبة ١٦,٥٪ لتصل إلى ٢٠٥,٦ مليون دولار وذلك بعد أن قام البنك باستقطاب عملاء جدد من داخل وخارج لبنان بالاضافة الى إصدار شهادات إيداع جديدة بقيمة ٢٠ مليون دولار تستحق بعد سنة ونصف. وارتفعت التسهيلات العاملة بنسبة ٢١٪ لتصل إلى ١٠٣,٧ مليون دولار، وانخفض صافي الديون المشكوك بتحصيلها بنسبة ٣١٪ لتصل إلى ٥ مليون دولار.

أما التسهيلات المصرفية فقد استمر البنك في جلب عملاء جدد يعملون في عدد من القطاعات الإقتصادية ومنحهم تسهيلات لتمويل أعمالهم التجارية. وواصل البنك في نشاطه في طرح المنتجات المصرفية المتخصصة لقروض التجزئة بمختلف فئاتها وهذا أدى إلى زيادة التسهيلات العاملة بنسبة ٢١٪.

بالنسبة للديون المشكوك في تحصيلها فقد استمرت ورشة العمل لتسويات العدد الأكبر من الديون المشكوك بتحصيلها وكان نتيجة هذا الجهد تخفيض صافي هذه الديون بنسبة ٣١٪ كما سعى البنك وبنجاح إلى الإستفادة من تعاميم السلطات النقدية التي تقدم حوافز للبنوك التي تقوم بتسوية ديون مشكوك بتحصيلها ضمن شروط محددة.

من جهةٍ أخرى بدأ البنك في توسيع شبكة فروعه، حيث تم شراء مبنى في منطقة الحدث – كاليري سمعان ليكون مبنى الفرع التاسع للبنك في لبنان ومن المتوقع افتتاحه في الربع الثالث من العام الحالي ٢٠٠٨.

وعلى الصعيد الإداري فقد انتهى البنك من توثيق أدلة إجراءات العمل باستخدام نظام معلوماتي متخصص (Mega Process) حيث سيتم وضعها على شبكة البنك الداخلية ليستطيع كل موظف الرجوع إليها عند الحاجة و استخدامها في تدريب الموظفين، أما بشأن السياسات العامة فقد تم انجاز الجزء الأكبر منها. كما استمر البنك في إدخال تحسينات على الأنظمة المستخدمة حالياً ومكننة عدد من العمليات ومنها عمليات الصراف الآلي وعمليات بطاقات الإئتمان، كما يجري بشكل منتظم التأكد من جاهزية مركز العمل البديل وخطة الطوارئ. كما وتم الانتهاء من تطبيق نظام التقييم الذاتي للمخاطر والإجراءات الرقابية الخاصة بإدارة مخاطر التشغيل ويعكف البنك على البدء بوضع الأسس لإدارة مخاطر الإئتمان ومخاطر السوق استعداداً للبدء في تطبيق اتفاقية «بازل ٢» ومتطلبات السلطات النقدية. هذا وسيقوم البنك خلال العام الحالي بتغيير الشعار القديم وتبني شعار جديد ينسجم مع شعار البنك الأهلي الأردني.

(ب) فرع قبرص :

تم خلال عام ٢٠٠٧ تحويل فرع قبرص من فرع off-shore إلى فرع محلي on-shore حيث يقوم الفرع بتقديم المنتجات والخدمات البنكية في السوق القبرصي. كما ووافق البنك المركزي القبرصي على تغيير اسم البنك واعتماد صورة البنك النموذجية التي تتضمن الإسم والشعار الجديد للبنك الأهلي الأردني.

(ج) فروع البنك الأهلي الأردني في فلسطين :

تم إستبدال النظام البنكي القديم بنظام حديث ومتطور بهدف مكننة العمل المصرفي وربط الفروع مع بعضها البعض آلياً وتركيب أجهزة الصراف الآلي لتحقيق مركزية العمليات وتسريع خدمة الجمهور. كما تم تطبيق الإسم والشعار الجديد للبنك في جميع فروع فلسطين و تنفيذ خطة إعادة تصميم وتحديث مقرات الفروع والإدارة الإقليمية لتتلائم والشعار الجديد للبنك الأهلي الأردني وفي هذا الإطار تم :

- نقل مقر الإدارة الإقليمية إلى مقرها الجديد في مدينة رام الله
- بدء العمل بنقل مقر فرع بيت لحم إلى مقر جديد بمواصفات عصرية وحديثة

وعلى صعيد الأداء فقد نمت الموجودات بنسبة ٢٠٪ كما نمت الودائع وحقوق الملكية بنسبة ٢٣٪ في حين حققت فروع فلسطين ربحاً تشغيلياً قبل الضريبة بلغ قيمته ٢,٤ مليون دينار أردني أي ما نسبته ١٠,٦٪ من إجمالي أرباح البنك الأم. كما تم توقيع اتفاقية تمويل وتأمين القروض مع الصندوق الأوروبي الفلسطيني لتأمين قروض المشاريع الصغيرة وتوزيع مخاطر التسهيلات.

(٢) قطاع الأسواق المالية والاستثمارات

(أ) مجموعة الأهلي للأسواق المالية :

نشطت دائرة الخزينة و الوساطة الدولية و من خلال كادرها المدرب و المؤهل بتنويع استثماراتها ، حيث استطاعت تحقيق عوائد فعلية أعلى من الموجودة في السوق مع المحافظة على درجة المخاطرة المطلوبة ، واستمرت الدائرة في استقطاب عملاء جدد للبنك ارتأوا التعامل مع البنك الأهلي الأردني بناءا على ما تم توفيره لهم من الخبرة و التنوع بالخدمات التي تقدمها دائرة الخزينة و الوساطة الدولية لاسيما في أسواق المشتقات التي أصبحت حاجة أساسية للعملاء في مجالات التحوط ضد مخاطر تقلب الأسعار ، و تنفيذا لسياسة البنك الهادفة إلى زيادة البيع المتقاطع تعاونت دائرة الخزينة بجد مع الدوائر و الفروع الأخرى لتقديم خدمات متكاملة للعملاء. هذا إلى جانب الانتهاء من وضع العديد من الخطط و السياسات و المتطلبات سواء تلك التي تتعلق بالسياسة الداخلية للبنك أو تلك المطلوبة من قبل البنك المركزي الأردني أو حتى متطلبات بازل (II).

(ب) مجموعة الأهلي للاستثمارات البنكية :

تتخصص المجموعة بتقديم الخدمات البنكية الإستثمارية في سوق رأس المال الأردني وتتضمن خدماتها إدارة المحافظ الإستثمارية، تمويل وهيكلة الشركات ،الأبحاث والدراسات.

إتسمت المجموعة بتقديم خدمات رائدة وتحقيق قيمة مضافة لسوق رأس المال الأردني لتفعيل وتمكين نخبة من الشركات المساهمة العامة من توفير تمويل يتسم بالكلفة الثابتة وطول الأجل من خلال أداة تمويلية إستثمارية تعرف بأسناد قرض الشركات .Corpo-rate Bonds كما قامت المجموعة من خلال وحدة إدارة الأصول بإدارة محافظ إستثمارية تم تصميمها وإدارتها من فريق متخصص ومؤهل علمياً وعملياً تضمه المجموعة لتتناسب وطبيعة المصادر المتاحة والفترة الزمنية المخصصة لها في توظيفات تحقق عوائداً وبمنأى عن المخاطر وظروف عدم اليقين حيث بلغت قيمة مبالغ الإستثمار الأساسية للمحافظ المدارة منذ تفعيل الخدمة عام ٢٠٠٥ ما مقداره ١٣ مليون دينار لعملاء طبيعيين وإعتباريين إستحق بعضها لتبلغ قيمة المحافظ بنهاية عام ٢٠٠٧ ما يقارب ٩ مليون دينار أردني. هذا وتساند الأبحاث والدراسات على المستويين الكلي والجزئي التي تقوم بإعدادها المجموعة في تقديم التقارير المتخصصة والموجهة التي تتسم بالعمق التحليلي على كلا المستويين (الشركة و/أو القطاع الإقتصادي) إلى جانب التحاليل الفنية المتخصصة بتحركات أسعار الأسهم للشركات المتداولة في بورصة عمان والتي تقوم المجموعة بتزويدها دورياً بالبريد الإلكتروني للعملاء وأي جهة تولي إهتماماً بسوق رأس المال الأردني بصورة دورية.

إنطلاقاً من قوة التغيير التي تبناها البنك الأهلي الأردني لعام ٢٠٠٧ ركزت مجموعة الأهلي للإستثمارات البنكية على توسيع خدماتها

الإستثمارية في سوق الإصدارات الأولية حيث قامت المجموعة بإستقطاب أقوى البرامج في هذا المجال وتحقيق ريادة البنك بخدمة الإكتتاب الإلكتروني عبر الإنترنت (EIPO) ليكون البنك الأهلي الأردني أول بنك في الأردن يقوم بتفعيل هذه الخدمة من خلال شبكة فروعه المنتشرة في الأردن والخارج وفور إعتمادها من مركز إيداع الأوراق المالية. كما وقامت المجموعة بوضع أجندة لإطلاق منتجات استثمارية جديدة تستند إلى الدراسة والبحث المعمق والإستراتيجيات المتوائمة لتمكن البنك من تحقيق دور ريادي في تطوير الخدمات البنكية الإستثمارية والخدمات المساندة لها في سوق رأس المال الأردني.

تُعد المجموعة رافد تمويلي مساند للبنك بشكل عام من خلال تدفق الأموال المتحصلة من الخدمات التي تقدمها في سوق الإصدارات الأولية والتي بلغت حوالي ١٦ مليون دينار اردني خلال عام ٢٠٠٧، هذا وستركز المجموعة على توسيع أعمالها محلياً وإقليمياً لإقتناص الفرص الإستثمارية وخاصةً في مجال مالية الشركات وبالأخص الإستشارات المالية وتقديم مستثمر الأساس وعرض للمشاريع الإستثمارية محلياً وإقليمياً.

ثانياً: قطاع الخدمات المساندة :

(١) مجموعة العمليات :

قامت مجموعة العمليات المركزية ولا تزال تعمل على إعادة الهيكلة وتعزيز الموارد للقيام بالمهام الموكلة إليها كداعم أساسي للمجموعات الأخرى في البنك والفروع لتمكينهم من أداء دورهم في زيادة البيع والربحية من خلال مركزية العمليات المصرفية وتحسين الخدمة للمنتجات البنكية.

ومن أهم المشاريع التي تم الإنتهاء منها وتطبيقها وبكفاءة خلال عام ٢٠٠٧ المشروع الوطني للمقاصة الإلكترونية الذي تبناه البنك المركزي الأردني، حيث كان البنك الأهلي الأردني من أول البنوك وأكفأها بتطبيق النظام مركزياً وبكافة الفروع، ويعمل هذا النظام على تحصيل شيكات العملاء البنكية المصرفية الكترونياً والاستغناء عن جلسات المقاصة اليومية بحيث يتم تحصيل الشيكات المسحوبة على بنوك أخرى وإيداعها في حسابات العملاء الكترونياً في نفس يوم الإيداع. كما تم تطبيق نظام عمليات شيكات التحصيل المؤجلة المودعة في حساب العملاء ضمن هذا النظام بحيث يتم تنفيذ العمليات آلياً خلال الليل دون تدخل بشري مما يخفف العبء الورقي على الفروع والعملاء. وسيتم شمول الشيكات الداخلية في البنك الأهلي الأردني ضمن هذا النظام خلال عام ٢٠٠٨.

من ناحيةٍ أخرى قامت المجموعة بتحديث القنوات البنكية المتاحة للعملاء حيث تم تحديث نظام البطاقة الإلكترونية أل Maestro مما يمكن العميل من إستلام البطاقة ثاني يوم عمل، كما وتم شراء نظام حديث واستبدال النظام القديم للرسائل القصيرة أل SMS ، بالإضافة إلى تحديث نظام أل Ahli Net وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء الكترونياً ومنها التحويلات الداخلية والخارجية، وعلماً بأنه سوف يتم تطبيق النظام للعملاء وإضافة خدمة الإعتمادات المستندية إلى الخدمات الإلكترونية تماشياً مع أتمتة العمليات المصرفية وفق الأطر العالمية خلال العام الحالي.

كما تمت أيضا إعادة هيكلة دائرة الأساليب والإجراءات وردفها بالكادر المؤهل والمستلزمات الإدارية لتقوم بتوثيق وإصدار الأدلة

والإجراءات للعمليات المصرفية بطريقة سريعة وسلسلة ومفهومة التطبيق للكادر البنكي، بحيث يكون الموظف مؤهلاً لتقديم الخدمات الموثقة بأسرع وقت ممكن.

(٢) مجموعة تقنية المعلومات:-

انتهت مجموعة تقنية المعلومات خلال العام ٢٠٠٧ من إعادة الهيكلة، حيث تم استحداث دائرة إدارة المشاريع تهدف إلى إعداد الدراسات الخاصة بمشاريع تقنية المعلومات و تحديد متطلبات تنفيذ هذه المشاريع من موارد بشرية و أجهزة و أنظمة آلية و مراقبة حسن الأداء للمشاريع المطبقة و مدى التقيد بالميزانية الخاصة بكل مشروع ، كما و تابعت المجموعة تقديم خدماتها الخاصة بالتكنولوجيا و دعم الأنظمة المختلفة لكافة مجموعات و دوائر و فروع البنك في الأردن، فلسطين و قبرص.

كما و تركز العمل خلال هذا العام على تصنيف العملاء حسب القطاعات التسويقية إضافةً إلى المشاريع التقنية لدعم الأعمال في مجالات الصراف الآلي و التعامل المباشر عن طريق الشبكة المعلوماتية و الخلوية (Ahlinet And SMS) و إدارة المخاطر و إدارة العمليات الاستثمارية و تنفيذ مشروع المقاصة الإلكترونية، كما وعملت المجموعة على زيادة كفاءة الأمان لشبكة معلومات البنك و تحصينها ضد الاختراقات المحتملة.

(٣) مجموعة الإدارة المالية والرقابة :-

قامت المجموعة خلال عام ٢٠٠٧ انجاز تطبيق Oracle GI Module والذي يشكل أساساً للنظام المعلوماتي المتطور والشامل من خلال Oracle Data Warehouse ، كما تم تطوير وإستحداث بيانات وتقارير مالية وتحليليه لقياس ومتابعة أداء فروع البنك حسب قطاعات العملاء المعتمدة. ويعتبر مشروع الموازنة التقديرية وخطط العمل للعام ٢٠٠٨ منهجية متطورة اعتمدت أساساً على مفهوم Bottom-Up ، كما تم إعداد خطط عمل إستراتيجية وتنفيذية مفصلة لمجموعات الأعمال ومجموعات الدعم والمساندة في البنك تميزت بتضمنها جداول زمنية للإنجاز على مدار العام، الأمر الذي يسهل المراقبة والمتابعة الدورية.

(٤) مجموعة الموارد البشرية:

انطلاقا من فلسفة شمولية بإيمان البنك الأهلي الأردني بأن موارده البشرية هي مفتاح قوة التغير و ركائز نجاحه و بأن أهم موجودات البنك هي فريق العاملين لديه فقد حفل العام٢٠٠٧ بعديد من البرامج التدريبية و التي ركزت على تطوير قدرات ومهارات موظفي البنك و رفع كفاءتهم حيث تم عقد أكثر من ٣٠٠ نشاط تدريبي إضافة إلى العديد من الندوات وورش العمل في مختلف التخصصات شارك فيها ٣٠٠٠ موظف ، وتم الاستعانة لهذه الغايات بمدربين و خبراء لتدريب الموظفين على المهارات المختلفة لكافة مجالات الصناعة المصرفية.

عمدت مجموعة الموارد البشرية إلى وضع برامج لإستقطاب أفضل الكفاءات الشابة والواعدة للعمل في وظائف خدمة العميل والوظائف المتخصصة، ضمن خطط للإحلال الوظيفي وبمنهج مؤسسي يتسم بالشفافية وبالإستناد إلى معايير واضحة وشاملة للإختيار والتعيين، كما تم التركيز على استقطاب العناصر الشابة وخاصةً في القطاعات المعنية بخدمة العميل بهدف تحويل الفروع الى نقاط بيع لتقديم خدمات بنكية شاملة وعصرية وانطلاقاً من إيمان إدارة البنك بالعناصر الشابة والطموحة التي تعتبر واجهة حضارية وعنصراً جوهرياً لقوة التغيير، كما استندت خطط التعيين، توظيف كادراً متخصصاً كفريق مساند ودعم لوظائف (التلرز) وخدمة العملاء، يعمل على

تغطية احتياجات الفروع الموسمية وخلال فترات ضغط العمل كخطوة من خطوات الإستغلال الأمثل للموارد البشرية. وفي هذا السياق أيضاً، تم البدء ببرامج التوظيف (المصادر الخارجية Outsource) لوظائف الخدمات المساندة.

كما شرعت المجموعة خلال العام ٢٠٠٧ إلى تصميم برامج تطويرية تنطلق من رؤى واضحة لتخطيط المسارات الوظيفية لكافة الموظفين في البنك، مما يخلق الدافع والحافز لدى مجمل العاملين في البنك ويعزز من انتمائهم لمؤسستهم ومواكبة طموحهم في التطور وظيفياً وتعزيز فرص الإستقرار الوظيفي لديهم، ومن المخطط أن يتم البدء بتطبيق تلك البرامج مطلع العام الحالي. كما تميز عام ٢٠٠٧ بإطلاق حملة «الأهلي يهتم» والتي ستكون نواة لمشاريع تهدف إلى توسيع دور مؤسسة البنك الأهلي تجاه المجتمع وبرؤى بأن مثل هذا الدور سيكون أكثر عمقاً اذا ما ابتدأ من مجتمع أسرة البنك الأهلي. حيث تم إطلاق الحملة الأولى منتصف العام ٢٠٠٧ والتي كانت تهدف إلى وقف التدخين في أماكن العمل من خلال توعية الموظفين عن مضار التدخين وآثاره السلبية على المجتمع. وسيكون خلال العام الحالي مشاريع كبيرة ضمن حملات الأهلي يهتم.

(٥) مجموعة اللوجستيات:

تعتبر مجموعة اللوجستيات عصب البنك الداخلي والقائم على ديمومة الأعمال الداخلية المساندة للقطاعات جميعها، وترتيب وتحديث وتطوير وصيانة البنية التحتية للبنك من شبكات الكمبيوتر والمقاسم والتوسعة وإعادة هندسة وديكور كافة فروع وادارات البنك، حيث قامت المجموعة خلال عام ٢٠٠٧ بتجهيز ثلاثة فروع جديدة ، واعادة هندسة خمسة فروع قائمة . كما تم استحداث نظام كاميرات المراقبة لكافة الفروع والادارات المركزية ، وتم الانتهاء من تجهيز موقع لمواقف سيارات الموظفين.

وتقوم المجموعة أيضا بإدارة جميع عقارات وأراضي البنك التي يملكها من خلال الدائرة العقارية التابعة لها، بهدف توليد الدخل الإضافي، وبالتالي رفد ميزانية البنك بدخلها.

ثالثاً: قطاع الاستراتيجيات والاتصالات المؤسسية

مجموعة الاستراتيجيات والاتصالات المؤسسية :

عكفت المجموعة على تنفيذ بنود الخطة الموضوعة للعام ٢٠٠٧ حيث تم وضع معايير لمراقبة جودة الخدمة وتم تطبيقها على نطاق البنك ككل ، كما وتم استحداث وتطوير آلية لصرف الحوافز التشجيعية لموظفي البنك وذلك من خلال تأسيس ومتابعة وإدارة محفظة المنتجات .

تمحورت أعمال هذه المجموعة في إنجاز حملة التحديث والتغيير فتم إطلاق مشروعي «مركز الاتصال و إدارة علاقات العملاء» وفقا للمعايير العالمية، كما و قامت المجموعة بطرح منتج «قرض أعمالي» بالسوق و تعميمه على مستوى الفروع و الإدارات عن طريق إقامة الندوات و الحملات التسويقية. وقد تضمن مشروع «التحديث والتغيير» أيضاً إنشاء وحدة التحصيل Collection Unit و إطلاق حملة Know Your Customer تحت عنوان «تحدث عن نفسك و اربح ٥٠٠٠ دينار» و التي استمرت لمدة شهرين، كما و تم الانتهاء من إنشاء وحدة المحافظة على العملاء Retention Unit من خلال مركز الاتصال و التي عنيت بمتابعة العملاء ذوي الحسابات المغلقة و معرفة أسباب إغلاق الحسابات و إعادتهم للتعامل مع البنك عن طريق عرض خدمات و منتجات بنكية متنوعة.

رابعاً : قطاع الدوائر الرقابية

(١) إدارة المخاطر :

تم الإنتهاء من إعداد الهيكل التنظيمي النهائي لمجموعة إدارة المخاطر وتعيين الكوادر اللازمة وتفعيل مهام هذه الوحدات لتشكل في مجموعها إدارة المخاطر في البنك وذلك تمشياً مع المتغيرات والتطورات الحاصلة عالمياً في الصناعة المصرفية وأهمية وجود جهات محددة لإدارة المخاطر في الهيكل التنظيمي لأي بنك، حيث أصبح الهيكل التنظيمي لمجموعة إدارة المخاطر مكون من الوحدات التالية:

وحدة بازل ٢	وحدة توثيق العقود والرقابة على الإئتمان
وحدة أنظمة الإنذار المبكر	وحدة مخاطر التشغيل
وحدة مراجعة الإئتمان	وحدة مخاطر السوق
وحدة أنظمة التقييم والتسعير	وحدة الإمتثال

تم إعادة هيكلة وحدة توثيق العقود والرقابة على الإئتمان حيث تم إضافة عدد من المهام الجديدة للوحدة منها تفعيل التسهيلات وعملية رهن العقارات والمصادقة على التخمينات العقارية، الأمر الذي انعكس على الأداء العام حيث أصبحت كافة مراحل العملية الإئتمانية بعد اتخاذ القرار ابتداءً من مراجعة للصلاحيات وإعداد للعقود وتدقيقها والمصادقة على التخمينات العقارية إجراء الرهونات وإنتهاءاً بتفعيل التسهيلات وتثبيت السقوف في نفس الوحدة، الأمر الذي انعكس على سرعة ودقة في الأداء.

تم تطبيق نظام تقارير الإنذار المبكر المتعلقة بمحفظة التسهيلات الإئتمانية في البنك حيث يتم إعداد تقارير شهرية تتضمن كافة الحسابات التي يترتب عليها مستحقات من ١٥ ولغاية ٨٩ يوم بهدف متابعتها وبالتالي الحد من الحسابات التي يتم تصنيفها. وفي إطار قيام المجموعة بإعداد السياسات والإجراءات في البنك فقد تمت موافقة مجلس الإدارة على ما يلي:

* السياسة الإستثمارية للبنك
* تعليمات التعامل بالهامش لعملاء البنك
* دليل الحاكمية المؤسسية
* سياسة الإمتثال
* خطة استمرارية العمل لحالات الطوارئ وخطة إدارة الحوادث والكوارث لفرع قبرص.

قامت المجموعة بتطوير نموذج للربحية للعملاء الممنوحين تسهيلات بهدف احتساب الربحية بالإعتماد على مبدأ العائد على الأصول المرجحة بالمخاطر (RAROC) وحسب تعليمات البنك المركزي المتعلقة بمقررات لجنة بازل (II) ، من جهة ثانية ، فقد تعاونت المجموعة مع مجموعة الموارد البشرية/ دائرة التدريب والتطوير في إعداد برنامج تدريبي نظري وعملي لموظفي دوائر التسهيلات والإئتمان وحول مكافحة غسيل الأموال. بالإضافة إلى ذلك، فقد تم الإنتهاء من كافة المتطلبات الضرورية لتنفيذ المرحلة الأولى من خطة تطبيق متطلبات بازل (II) والتي ستمتد من العام الحالي ولغاية عام ٢٠٢١.

وأخيراً فقد تم مراجعة وتحديث دليل إجراءات العمل المتعلق بالحوالات وذلك انسجاماً مع التعليمات الصادرة والمتعلقة بمكافحة غسيل

الأموال وتطبيق مبدأ (أعرف عميلك KYC).

(٢) دائرة التسويات :

ساهمت الدائرة خلال عام ٢٠٠٧ في رفد حساب إيرادات البنك بما مجموعه (١٣,٨) مليون دينار أردني تقريباً و ذلك من خلال إعادة مخصصات و فوائد معلقة نتيجة تحصيلات نقدية بلغت ٤٠ مليون دينار أردني، كما وانخفضت نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون بمقدار ١,٧٪، وفي نطاق الاستمرار في خطة إعادة الهيكلة و التنظيم قامت الدائرة بتوزيع العمل حسب تصنيف التسهيلات حيث تم استحداث مجموعة لمتابعة حسابات الشركات و كذلك بالنسبة لحسابات S.M.E والأفراد، ومن المتوقع أن تقوم الدائرة خلال العام الحالي برفد إيرادات البنك بما لا يقل عن ١٠ مليون دينار أردني ، و تخفيض محفظة الديون غير العاملة إلى أقل من ١٠٪.

(٣) دائرة التفتيش والرقابة الداخلية :

قامت دائرة التفتيش والرقابة الداخلية من خلال تنفيذها لمهامها في الفروع ودوائر الإدارة العامة بالتحقق من أن العمليات المصرفية منفذة كما هو محدد لها بالتعليمات وأدلة وإجراءات العمل المعتمدة وتعليمات وتوجيهات السلطات الرقابية والمساهمة في تحقيق أهداف الإدارة من حيث تحسين مستوى الأداء. وستساهم الدائرة من خلال خطتها للعام ٢٠٠٨ في تحقيق أكبر قدر من الكفاءة في الأداء ونشر وتعزيز ثقافة البيع لدى جميع موظفي البنك.

خامساً : قطاع الائتمان

مجموعة الائتمان :

قامت المجموعة خلال عام ٢٠٠٧ بتطبيق أدوات فعالة في اعتماد التسهيلات الائتمانية من خلال التركيز على القطاعات ذات الربحية العالية والمخاطرة الأقل ، وتطبيق نظام إدارة المخاطر بصورة فاعلة على المحفظة الائتمانية للبنك الأهلي الأردني بجميع قطاعاتها بما يضمن الجودة العالية للمحفظة وبالتالي التقليل من الديون المتعثرة وغير العاملة وتخفيض الفوائد المعلقة ، وتقوم المجموعة بتنويع التسهيلات الائتمانية من جميع القطاعات الاقتصادية مع التركيز على القطاعات ذات النمو الأعلى والأكثر ربحية ذات المخاطر المعقولة مع مواكبة التطورات الحديثة.

ميثاق السلوك المهني

تم إعداد هذا الميثاق بهدف تنظيم سلوكيات الموظفين وأخلاقيات العمل وقيمه، وضوابطه، والتزاماته في البنك الأهلي الأردني، وبشركاته التابعة والحليفة، في الأردن وفي البلدان الأخرى التي ينشط البنك فيها. ويحتوي هذا الميثاق الذي يلتزم جميع الموظفين ضمن مستوياتهم المختلفة على الالتزامات والمسؤوليات والواجبات التالية:

(١) الإلتزامات نحو حاملي الأسهم

أ- تعزيز ثقة المساهمين في البنك من خلال السعي الدؤوب لتعزيز قوة البنك وكفاءته وزيادة أرباحه عن طريق تحويل البنك إلى مؤسسة مصرفية تتقيد بالمعايير العالمية وتسعى إلى المنافسة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

ب- الالتزام بالبحث عن ومتابعة وتطوير كل فرص الأعمال الممكنة واغتنامها من أجل تحقيق أعلى ربحية ممكنة.

ج- الالتزام بالولاء المؤسسي للبنك والحفاظ على أسراره.

د- الكشف والإفصاح الفوري عن جميع الأمور الجوهرية والمادية التي تهم المساهمين وحقوقهم.

(٢) الالتزامات نحو العملاء:

أ- الالتزام بتقديم أفضل الخدمات للعملاء بروح الصداقة والتهذيب والاحترام الوطيد لشخوصهم وكرامتهم وأوقاتهم ومصالحهم غير المتضاربة مع مصالح البنك.

ب- الالتزام بتحسين الأداء والسرعة في الإنجاز والنزاهة في التعامل والعدالة والموضوعية.

ج- الالتزام الجماعي بابتكار وتطبيق منتجات مصرفية تخدم العملاء بصورة أوسع وأكثر فعالية وتحقق مصالح البنك.

د- الالتزام بتزويد العملاء بالسرعة الممكنة وبطريقة مهنية صريحة وواضحة غير ملتبسة أو غامضة، بمعلومات وعروض والإجابة عن استفساراتهم، من دون إلزام البنك بأي مسؤولية إلى حين التنفيذ.

هـ- الالتزام باستيفاء العمولات المناسبة العادلة من العملاء، والتي تعكس في الوقت نفسه، نوعية الخدمة ومستواها ودرجة المخاطر.

و- الالتزام بإقامة العلاقات مع العملاء على أساس الإحترام المتبادل المنزه عن المنفعة الشخصية.

(٣) الالتزامات نحو الجهات الرقابية:

أ- الالتزام بتطبيق جميع القوانين والتعليمات والقواعد المطلوبة في الدول التي يعمل فيها البنك.

ب- الالتزام بالإفصاح الصادق عن المعلومات التي تطلبها الجهات الرقابية، بصراحة ووضوح وسرعة واحترام.

ج- الالتزام بالحفاظ على علاقات مهنية المستوى مع المسئولين في الجهات الرقابية، والحرص على كسب ثقتهم بالبنك والتزامه الكامل بالقواعد المقررة.

د- الالتزام غير المشروط بالتعاون مع الجهات الرقابية على أسس مهنية، ومساعدة أعضاء مجلس الإدارة على الأداء الرفيع لالتزاماتهم في هذا المجال.

(٤) الالتزامات نحو الزملاء:

أ- الالتزام بالعمل بروح الفريق، ذلك أن النجاح في أداء أي موظف يعتمد بصورة مباشرة أو غير مباشرة على نجاح الأعمال التي يقوم الموظفون الآخرون.

ب- تعزيز أواصر الإخاء والصداقة والاحترام المتبادل والتقدير بين الزملاء.

ج- تقديم الدعم الكامل والنصائح للزملاء.

د- الالتزام بأخلاقيات العمل الجماعي المتمثلة بالقواعد الثلاث الآتية: الصراحة، والاحترام المتبادل، والاستعداد للقبول بالحلول الوسط.

هـ- الالتزام باختصار وقت الاجتماعات إلى الحد الأدنى الضروري بما يحفظ وقت وجهد الزملاء مع الالتزام بمواعيد الاجتماعات وتحضير جدول أعمال مسبق.

(٥) الالتزامات نحو المجتمع:

أ- الالتزامات المهنية:

- الالتزام بتقديم مقترحات وبرامج ومنتجات وخدمات تسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التنمية الاجتماعية وتحسين وتوسيع فرص الاستفادة من الخدمات المصرفية من قِبل قاعدة أكثر اتساعا.
- الالتزام بأن تتقيد إعلانات البنك ونشاطه الدعائي دائماً بالتقاليد الثقافية المحلية وتسهم بطريقة إيجابية في تعزيز القيم الجماعية وتنوير المجتمعات المحلية وإشاعة الثقافة المصرفية الراقية.
- عدم تقديم أي برامج أو خدمات تهدف إلى خدمة مصالح فئوية، على أساس سياسي أو طائفي أو اثني.

ب- الالتزامات التضامنية:

- الالتزام بتمويل برنامج سنوي مدروس للدعم الاجتماعي للهيئات التطوعية العاملة في المجتمعات المحلية وكذلك لدعم الهيئات والمبادرات الثقافية، ونشر الكتب ودعم النشاطات الثقافية الأخرى.
- تشجيع المبادرات الاجتماعية والإنتاجية والعلمية وتحسين مستوى معيشة الفئات الأقل حظاً.

(٦) الالتزام نحو الأردن:

البنك الأهلي الأردني هو مؤسسة وطنية أردنية سوف تحافظ، في الأردن وخارجه، وعلى المستويات المحلية والعربية والدولية، على مصالح الاقتصاد الأردني، وصورة المملكة، وتقاليد الشعب الأردني وسمعته.

الثقافة المؤسسية

تحدد الثقافة المؤسسية مفاهيم ومعتقدات وتصرفات الأشخاص والشركات بما يتماشى مع الهوية المؤسسية للبنك الأهلي الأردني وتعزيز هذه الثقافة يتطلب من جميع أفراد أسرة البنك الأهلي الإلتزام بما يلي:

- **التركيز على الربحية** - وذلك بالمحافظة على الأرباح المتحققة وزيادتها في المستقبل.

- **التركيز على المبيعات** - إستحداث المزيد من وظائف البيع ومضاعفة وقت البيع للموظفين.

- **التركيز على العملاء**- إعداد هيكل تنظيمي مؤسسي شامل وجديد يخدم كافة القطاعات الإقتصادية.

- **إتباع المنهجية العلمية**- إستحداث أساليب حديثة وعلمية في مجال تقييم المخاطر والأرباح.

- **الجدارة** - صرف المكافآت والمشاركة في الأرباح وفقاً لأداء وإنتاجية وجدارة الموظف.

- **التميز** - التركيز على نوعية تدريب الموظفين ومنهجية التعليم المستمر.

- **الإبداع** - إستحداث منتجات جديدة وقنوات توزيع تتناسب وواقع السوق.

- **إستراتيجياً** - إبتكار ثقافة التخطيط الإستراتيجي المستقبلي لدى موظفي البنك.

- **التكنولوجيا المتقدمة** - الإستخدام الأمثل لتقنية المعلومات.

الخطة المستقبلية لعام ٢٠٠٨

تتلخص خطة البنك المستقبلية لعام ٢٠٠٨ وتطبيقاً لتوجهات الإدارة العليا الدؤوبة لإيصال البنك إلى مصاف البنوك العالمية وحسب أعلى مواصفات الخدمة المصرفية المقدمة للعملاء وتحقيق الرضى للمساهمين ، فقد تم التركيز على الأمور التالية:-

١) تعظيم إيرادات البنك من خلال زيادة نشاط متابعة الإئتمان وتخفيض محفظة الديون غير العاملة إلى اقل من ١٠٪.

٢) التوسع الإقليمي ونشر ثقافة البيع المتقاطع في الدول المجاورة التي يعمل بها البنك وزيادة تحصيل الديون.

٣) الإستمرار في رفد ميزانية البنك بالأرباح الناتجة عن بيع العقارات والأراضي المستملكة من البنك.

٤) التوسع في سوق الاصدارات الاولية من خلال التركيز على قنص واستقطاب الودائع ذات الكلفة الثابتة والمنخفضة ورفد ميزانية البنك بالأرباح قليلة المخاطر من خلال الذراع الاستثماري.

٥) اعتماد قاعدة بيانات مركزية موحدة لكافة فروع وإدارات البنك وخاصة عمليات التسهيلات وتحديد الكلف للمنتجات الجديدة، وتخفيض حجم العمل اليدوي وذلك لتوسيع قاعدة العملاء وزيادة البيع والربحية وتخفيض المصاريف وتحسين الخدمات.

٦) تخطيط المسارات الوظيفية وخلق الدوافع والحوافز لإنتماء الموظفين ومواكبة طموحهم بالإستقرار الوظيفي.

٧) رفد كادر البنك الأهلي الأردني بأحدث الدورات التدريبية الداخلية والخارجية بهدف الإرتقاء بموظفي البنك إلى أعلى مستويات الثقافة والكفاءة والأداء والإنتاجية.

٨) تحقيق اكبر قدر من الكفاءة في الأداء من خلال التحقق من أدلة وإجراءات العمل المنفذة من خلال زيادة الرقابة الداخلية حسب توجيهات السلطات الرقابية.

٩) تطبيق نظام المخاطر الشامل من توثيق العقود ومن التشغيل والإنذار المبكر، وأنظمة إدارة الموجودات والمطلوبات ومتطلبات بازل (II) وتفعيلها ، والتوسع في تطبيق مبدأ الحاكمية المؤسسية الذي قام البنك بتطبيقه مؤخراً.

١٠) تفعيل وتوزيع ما مجموعه ٢٩ جهاز صراف آلي جديدة سيتم توزيعها على مختلف مناطق المملكة.

١١) التوسع في حملة «الأهلي يهتم» لتشمل مشاريع كبيرة لخدمة المجتمع .

التطورات المالية منذ التأسيس

اهم المؤشرات المالية لعام 2007

تقرير مدققي الحسابات

تقرير مدققي الحسابات

ايضاحات البيانات المالية

الإبداع في فن التطوّر يكمن في الحفاظ على النظام أثناء عملية التغيير، وفي الحفاظ على ما أُنجز من تغيير وسط النظام أيضاً

بيانات الإفصاح لعام ٢٠٠٧

البنك الأهلي الأردني

متطلبات هيئة الأوراق المالية

بيانات الإفصاح لعام 2007

١ – (أ) وصف أنشطة البنك الرئيسية

تقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية الشاملة، وتوفير جميع الخدمات والتطورات التكنولوجية في مجال الأعمال المصرفية للعميل وفي جميع القطاعات الاقتصادية .

(ب) أماكن البنك الجغرافية

تقع الإدارة العامة للبنك الأهلي الأردني في منطقة الشميساني – شارع الملكة نور، ويبلغ عدد موظفيها (٦٩٨) موظفاً ، وتنتشر شبكة فروع ومكاتب البنك الأهلي الأردني (وعددها ٤٦) بتوزيع أمثل داخل محافظات الأردن ومدينة عمان بشكل خاص ، وتغطي فروعنا أيضا كلاً من لبنان بفروع عددها (٨) من خلال الشركة التابعة البنك الأهلي الدولي ، وفلسطين بفروع عددها ٦ ، وفرع قبرص، وتفاصيلها جميعاً في نهاية التقرير السنوي ، أما عدد الموظفين الكلي خلال عام ٢٠٠٧ فقد بلغ (١٤٨٣) موظفاً موزعين على هذه الفروع كما يلي :

فروع المملكة الاردنية الهاشمية		
الرقم	إسم الفرع	عدد الموظفين
١	شارع الملكه نور	٤٦
٢	عمان الرئيسي	٢٩
٣	الزرقاء	١٩
٤	اربد	٢٨
٥	العقبه	١٧
٦	السلط	١٩
٧	صويلح	٩
٨	سحاب	٩
٩	الطفيلة	١٢
١٠	جبل عمان	١٧
١١	مادبا	١٤
١٢	ديرعلا	١٠
١٣	الرمثا	١١
١٤	معان	١٢
١٥	جبل الحسين	١٦
١٦	المفرق	٩
١٧	بيادر وادي السير	١٣
١٨	القويسمه	١٣
١٩	الكرك	١٦

٢٠	ماركا	٩
٢١	شارع الامير محمد	٩
٢٢	خريبة السوق	٧
٢٣	شارع حكما	١٢
٢٤	شارع وصفي التل	٢١
٢٥	شارع اليرموك	١٢
٢٦	الشميساني / ١١ آب	١٦
٢٧	جرش	١١
٢٨	سقف السيل	١٢
٢٩	مبنى غرفة صناعة عمان	١٧
٣٠	ام أذينة	١٣
٣١	صويفية	١٤
٣٢	صويفية الوكالات	٩
٣٣	دوار الشرق الاوسط	١٢
٣٤	الدائرة البنكية الخاصة	٢٤
٣٥	الهاشمي الشمالي	٩
٣٦	شارع الملكة رانيا العبدالله	١٣
٣٧	الرصيفة	٧
٣٨	مرج الحمام	١٠
٣٩	المنطقة الحرة / الزرقاء	٦
٤٠	عبدون	١٠
٤١	ابونصير	٧
٤٢	الجبيهة	٦
٤٣	ستي مول	٤
٤٤	رأس العين	٩

البنك الاهلي الدولي - فروع لبنان		
الرقم	إسم الفرع	عدد الموظفين
١	باب ادريس	١١
٢	فردان	١١
٣	الجديده	١١
٤	الدورة	٨
٥	طرابلس	١٤
٦	الحمرا	٩
٧	الكسليك	٧
٨	صيدا	١١

فروع فلسطين		
الرقم	إسم الفرع	عدد الموظفين
١	رام الله / البيرة	١٦
٢	نابلس	٢٠
٣	بيت لحم	٢٣
٤	شارع الشلالة – الخليل	٦
٥	شارع السلام – الخليل	١٨

فرع قبرص		
	عدد الموظفين	٢١

(ج) حجم الاستثمار الرأسمالي

يبلغ حجم الاستثمار الرأسمالي للبنك الأهلي الأردني ما قيمته (حقوق المساهمين) مليون دينار وذلك كما في ٢٠٠٧/١٢/٣١.

٢ – يتبع للبنك عدة شركات تابعة، وهي مبينة تالياً كما في نهاية عام ٢٠٠٧ :

الرقم	اسم الشركة	النشاط الرئيسي	عدد الموظفين	رأس المال (مليون دينار)	نسبة التملك ٪
١	الأهلية لتنمية وتمويل المشاريع ذ.م.م	تمويل المشاريع الصغيرة	٧٥	٢,٥	٪ ١٠٠
٢	كلية الزرقاء الأهلية ذ.م.م	تقديم الخدمات التعليمية	٥٤	٠,٨	٪ ١٠٠
٣	الأهلي للوساطة المالية م.خ	وساطة مالية	١٥	٢٠	٪ ١٠٠
٤	أهلنا للعمل الاجتماعي والثقافي ذ.م.م	خدمة المجتمع	٢	٢	٪ ٩٩,٩
٥	البنك الأهلي الدولي ش.م.ل	مؤسسة مصرفية – لبنان	١٥٧	٢٩,٨	٪ ٩٧,٩٢

٣ – (أ) – نبذة تعريفية عن أعضاء مجلس إدارة البنك الأهلي الأردني :

الاسم	المركز	تاريخ الميلاد	الجنسية	الشهادة العلمية	الخبرات العملية
معالي الدكتور رجائي المعشر	رئيس مجلس الإدارة	١٩٤٤	أردني	دكتوراه إدارة أعمال/تسويق، من الولايات المتحدة الأمريكية. ماجستير إدارة أعمال، الولايات المتحدة الأمريكية. بكالوريوس كيمياء، الجامعة الأمريكية، بيروت.	وزير صناعة وتجارة سابق. وزير تموين، لأكثر من دورة. عضو مجلس أعيان، لأكثر من دورة. رئيس وعضو مجلس إدارة عدة شركات مختلفة.
سعادة السيد نديم يوسف المعشر	نائب الرئيس	١٩٥٠	أردني	ماجستير هندسة مدنية من الولايات المتحدة الأمريكية. بكالوريوس هندسة معمارية.	رئيس مجلس إدارة كل من العربية الدولية للفنادق (الماريوت)، شركة الزي لصناعة الألبسة، شركة مصانع الأجواخ الأردنية، الشركة الدولية للفنادق (الشيراتون)، وشركة الأعمال السياحية.
السيد سمعان فرانسوا باسيل ممثل بنك بيبلوس	عضو	١٩٦٥	لبناني	ماجستير في إدارة الأعمال/جامعة كامبريدج/لندن إجازة في إدارة الأعمال/جامعة بوسطن/الولايات المتحدة الأمريكية	نائب رئيس مجلس الإدارة/المدير العام/ بنك بيبلوس بيروت. رئيس وعضو مجلس إدارة كل من بنك بيبلوس أوروبا/بنك بيبلوس سوريا/بنك بيبلوس للأعمال. مدير مخاطر التسليف/فيدلتي بنك/ الولايات المتحدة الأمريكية
السيد مصطفى عبد الودود ممثل شركة أبراج كابيتال	عضو	١٩٧٠	مصري	ماجستير إدارة أعمال – جامعة جورج تاون في أمريكا / بكالوريوس إدارة أعمال – الجامعة الأمريكية بالقاهرة	خبرة ١٥ عاماً في مجال الاندماج وتأسيس المشاريع ، دبي CEO EFG-Hermes مؤسس ومدير تنفيذي لشركة سيجما، عضو مجلس ادارة في كل من شركة اموال قطر – BMA – Spinneys لبنان – الاردنية لصيانة الطائرات – اوراسكوم
معالي السيد واصف عازر ممثل شركة مركز المستثمر الأردني	عضو	١٩٣٦	أردني	ماجستير إدارة تنمية واقتصاد، الولايات المتحدة الأمريكية. بكالوريوس حقوق، دمشق.	عضو مجلس إدارة في عدة شركات مختلفة. خدمة طويلة في القطاع العام والقطاع الخاص، وفي عدة مجالات مختلفة. وزير صناعة وتجارة سابق. مدير عدد من المؤسسات والشركات.
السيد عماد يوسف المعشر ممثل شركة معشر للاستثمارات والتجارة	عضو	١٩٥٧	أردني	بكالوريوس علوم اقتصادية. ماجستير إدارة أعمال دولية من الولايات المتحدة الأمريكية.	نائب رئيس مجلس إدارة وعضو مجلس إدارة لعدة شركات مختلفة، وشركة معشر للاستثمارات والتجارة هي إحدى شركات مجموعة المعشر.
معالي الدكتور محمد أبو حمور ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	عضو	١٩٥٧	أردني	دكتوراه في الاقتصاد والمالية العامة جامعة surrey بريطانيا ماجستير وبكالوريوس اقتصاد – جامعة اليرموك	رئيس الهيئة التنفيذية للتخاصية منذ عام ٢٠٠٥–وزير مالية سابق–وزير صناعة وتجارة سابق–شغل عدة مناصب رفيعة في وزارة المالية وحصل على جائزة افضل وزير مالية في الشرق الاوسط لعام ٢٠٠٤–له عدة دراسات وبحوث منشورة–عضو مجلس ادارة في عدد من الشركات والمؤسسات.

الاسم	المركز	تاريخ الميلاد	الجنسية	الشهادة العلمية	الخبرات العملية
السيد رفيق صالح المعشر ممثل شركة رجائي المعشر وإخوانه	عضو	١٩٤٩	أردني	ماجستير هندسة إنشائية. ماجستير إدارة المشاريع الهندسية من الولايات المتحدة الأمريكية.	١٩٧٦–١٩٨٠: شركة رانكو للتعهدات والتجارة. ١٩٨٥–١٩٨٠: شركة رجائي المعشر وإخوانه. ١٩٨٨–١٩٨٥: الشركة الأهلية للاستثمارات المالية. ١٩٨٨ ولتاريخه: الشركة الأهلية للأوراق المالية.
السيد علاء الدين سامي ممثل شركة ZI & IME	عضو	١٩٥٣	مصري	بكالوريوس محاسبة، ماجستير إدارة مالية.	نائب رئيس مجموعة شركات الزاهد السعودية. رئيس مجلس إدارة الشركة العربية السودانية للشاحنات. عضو مجلس إدارة الشركة العربية للشاحنات والسيارات السعودية. عضو مجلس في شركة لاجونا للتنمية السياحية – مصر.
السيد هاني عطا الله فريج ممثل الشركة العربية – لبنان	عضو	١٩٤٠	لبناني	بكالوريوس تجارة من الجامعة الأمريكية، بيروت.	مدير عام مؤسسة عطا الله فريج، بيروت. نائب رئيس مجلس إدارة العربية للتأمين، بيروت. رئيس مجلس إدارة شركة اندلوسيا، بيروت.
السيد محمود زهدي ملحس	عضو	١٩٣٥	أردني	بكالوريوس اقتصاد من الجامعة الأمريكية، بيروت.	رجل أعمال يملك شركة المحمودية للتجارة التي تعمل بالتجارة العامة ولوكالات التجارية منذ عام ١٩٩٤.
السيد توفيق أمين قعوار	عضو	١٩٢٧	أردني	بكالوريوس حقوق، جامعة لندن.	١٩٥٢ – ١٩٥٧: شركة مناجم الفوسفات سكرتير المجلس، مدير مناجم الفوسفات، مدير تسويق وتصدير. ١٩٥٧: مدير عام شركة أمين قعوار وأولاده. ١٩٦٥: رئيس هيئة المديرين لشركة أمين قعوار. عضو مجلس إدارة لعدد من الشركات.
السيد رجائي سليمان السكر	عضو	١٩٤٢	أردني	بكالوريوس إدارة أعمال، الجامعة الأمريكية، بيروت.	خبرة في عدة شركات ملاحة وتأمين. عضو مجلس إدارة لعدد من الشركات.

(ب) - نبذة تعريفية بأعضاء الإدارة العليا التنفيذية للبنك الأهلي الأردني

الاسم	المركز	تاريخ الميلاد	الجنسية	الشهادة العلمية	الخبرات العملية
معالي السيد مروان عوض	الرئيس التنفيذي المدير العام	١٩٥١	اردني	ماجستير اقتصاد-جامعة Vanderbiltv-الولايات المتحدة الامريكية. دبلوم عال في التنمية الاقتصادية-جامعة Vanderbilt-الولايات المتحدة الامريكية. بكالوريوس إدارة أعمال-الجامعة الأردنية.	مدير عام بنك الإنماء الصناعي-مدير عام مصرف قطر الإسلامي-وزير مالية سابق-مدير عام بنك الشرق الأوسط للاستثمار-أمين عام وزارة الصناعة والتجارة-البنك المركزي الأردني/عدة مستويات وظيفية ومؤلف لعدد من الكتب والمنشورات فيما يتعلق بالتعامل بالعملات الأجنبية والاستثمار والتمويل والدراسات الاقتصادية- عضويات مجالس إدارة مختلفة
السيد فؤاد الور	نائب الرئيس التنفيذي رئيس مجموعة الخدمات البنكية الدولية والفروع الخارجية	١٩٥٠	أردني	ماجستير تمويل من الولايات المتحدة	رئيس قسم التسويق/البنك السعودي الأمريكي، مدير فرع سيتي بنك ، نائب مدير عام بنك سوسيته جنرال
السيد إبراهيم غاوي	نائب الرئيس التنفيذي رئيس مجموعة الإدارة المالية	١٩٥٤	أردني	ماجستير إدارة دولية من جامعة فينكس الولايات المتحدة الامريكية/ بكالوريوس محاسبة من الجامعة الاردنية	مراقب مالي /بنك القاهرة عمان نائب المدير العام/ رئيس الادارة المالية /الاتصالات الفلسطينية
السيد هاني فراج	أمين سر مجلس الإدارة نائب الرئيس التنفيذي للشؤون الإدارية رئيس مجموعة اللوجستيات	١٩٤٦	أردني	بكالوريوس في الآداب دبلوم إدارة	خبرة سابقة بالمجالات الإدارية والمالية والقانونية في مؤسسة الإذاعة والتلفزيون واتحاد إذاعات الدول العربية لمدة سبعة وعشرين عاماً، وآخر رتبة وظيفية نائب المدير العام للشؤون الإدارية والمالية/مؤسسة الإذاعة والتلفزيون
السيدة هديل كيالي	نائب الرئيس التنفيذي رئيس مجموعة العمليات	١٩٥٩	أردني	بكالوريوس إدارة أعمال الجامعة الأمريكية/بيروت	البنك الأهلي الأردني منذ عام ١٩٩٧، وبنك الأعمال منذ عام ١٩٩٠
السيد زاهي فاخوري	نائب الرئيس التنفيذي/ رئيس مجموعة الائتمان	١٩٥١	أردني	بكالوريوس محاسبة	البنك العربي بنك الاعتماد والتجارة

الآنسة لينا البخيت	نائب الرئيس التنفيذي/ رئيس مجموعة الأهلي للأسواق المالية	١٩٦٣	أردني	بكالوريوس إدارة أعمال، الجامعة الأمريكية/بيروت	مديرة الخزينة / البنك الأردني للاستثمار والتمويل سابقاً
السيد سامر سنقرط	نائب الرئيس التنفيذي/ رئيس مجموعة الأهلي للاستثمارات البنكية	١٩٦٥	أردني	ماجستير أسواق مالية بكالوريوس إدارة أعمال جامعة جورجيا ستيت – أمريكا	البنك الأهلي الأردني منذ عام ١٩٩٥ ، حاصل على ترخيص (مدير استثمار و أمين استثمار) من هيئة الأوراق المالية وعضو جمعية معتمدي المهن المالية
غسان غرايبه	مدير الدائرة القانونية	١٩٥٣	أردني	بكالوريوس حقوق جامعة بيروت العربية بكالوريوس إدارة عامة / الجامعة اللبنانية	مدير الدائرة القانونية منذ عام ٢٠٠٠ محام البنك منذ عام ١٩٩١ البنك الأهلي الأردني فرع عمان الرئيسي قسم الحوالات
السيد باسم اسليم	المدقق الداخلي	١٩٦٦	اردني	بكالوريوس ادارة اعمال	بنك الاعتماد والتجارة بنك الاعمال البنك الاهلي الاردني منذ عام ١٩٩٦
زياد كوكش	مدير إدارة المخاطر	١٩٧٠	اردني	ماجستير إدارة مالية الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية بكالوريوس علوم مالية ومصرفية وإدارة أعمال جامعة اليرموك	البنك الاهلي الاردني منذ عام ٢٠٠٤. بنك المؤسسة العربية المصرفية (الاردن) للاعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٤. بنك القاهرة عمان للاعوام ١٩٩٢-٢٠٠٠.
السيد سعد المعشر	نائب الرئيس التنفيذي/ رئيس مجموعة الإستراتيجيات والاتصالات المؤسسية	١٩٧٤	أردني	ماجستير إدارة أعمال/جامعة Stanford بكالوريوس اقتصاد/جامعة North Western	مساعد المدير العام للشركة الدولية للفنادق والأسواق التجارية / (فندق الشيراتون). / عضو مجلس إدارة عدة شركات
السيد إياد العسلي	نائب الرئيس التنفيذي/ رئيس مجموعة الخدمات البنكية للشركات الكبرى	١٩٦٦	أردني	ماجستير إدارة / الجامعة الأمريكية بالقاهرة بكالوريوس إدارة أعمال / الجامعة الأردنية	البنك العربي الوطني / السعودية /رئيس إدارة الخدمات المصرفية التجارية ١٩٩٩-٢٠٠٧ بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن) /مدير دائرة الائتمان-١٩٩٢ – ١٩٩٩. بنك المشرق / دبي ١٩٩٨ –١٩٩٢.
السيد فالح النجار	نائب الرئيس التنفيذي/ رئيس مجموعة الخدمات البنكية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة	١٩٥٥	أردني	بكالوريوس إقتصاد وعلوم سياسية - الرباط	بنك الأردن، بنك المؤسسة المصرفية، بنك الكويت الوطني

السيد أحمد الخب	نائب الرئيس التنفيذي / رئيس مجموعة الخدمات البنكية الشخصية وإدارة الفروع	١٩٥٧	اردني	بكالوريوس اقتصاد/مالية ومصرفية – جامعة اليرموك ١٩٩٣	بنك المؤسسة المصرفية / الأردن-١٩٩٣ بنك الأردن والخليج-١٩٨٨ بنك البتراء – ١٩٨٥ بنك الأردن والخليج – ١٩٨٠ البنك العربي – ١٩٧٥
السيد سليمان دبابنة	مساعد المدير العام للمحاسبة	١٩٥٧	أردني	بكالوريوس تجارة	شركة النجاح للتخليص مكتب إلياس نينو للتدقيق شركة تصنيع وتركيب المنشآت
السيد بشار البكري	مساعد المدير العام رئيس مجموعة الموارد البشرية	١٩٦٣	أردني	بكالوريوس إدارة أعمال واقتصاد – الجامعة الأردنية دراسات عليا في إدارة المؤسسات	مدير تنفيذي الموارد البشرية منذ عام ٢٠٠٣ / المدير الاداري لشركة مكشاف القابضة – الرياض / مدير الموارد البشرية – الملكية الأردنية
السيد كميل حداد	مساعد المدير العام لمتابعة معالجة الائتمان	١٩٥٩	أردني	بكالوريوس إحصاء –جامعة بغداد / العراق	مساعد المدير العام للائتمان – مدير وحدة الاحصاء –مدير قسم الودائع /بنك عمان للاستثمار- مدير تخليص /مؤسسة مدانات التجارية
السيد راغب هلسه	مساعد المدير العام للتفتيش وللرقابة الداخلية	١٩٥٠	أردني	بكالوريوس تجاره – تخصص محاسبه / جامعة دمشق	البنك الاهلي الأردني منذ عام ١٩٧٣ – الفرع الرئيسي – التدقيق الداخلي – إدارة شؤون الفروع – الرقابه الداخليه
السيد يوسف شكري	مساعد المدير العام لتقنية المعلومات	١٩٦٢	أردني	بكالوريوس علوم الحاسب الإلكتروني / الجامعة الأردنية دبلوم علوم الحاسب الإلكتروني / كلية الخوارزمي	البنك الأهلي الأردني ١٩٩٨ ولغاية تاريخه مدير تنفيذي لدائرة التحليل والبرمجة ومساعد مدير عام لتقنية المعلومات. بنك الأعمال ١٩٩٣ – ١٩٩٨ مبرمج محلل ومساعداً لمدير دائرة الحاسوب. بنك القاهرة عمان ١٩٨٨ – ١٩٩٣

المستشارون

السيد عيسى خوري	مستشار رئيس مجلس الإدارة	١٩٤١	أردني	دبلوم عالٍ في إدارة الاعمال/ جامعة بير زيت	نائب للمدير العام للتسهيلات مساعد للمدير العام لبنك البتراء سابقاً
السيد ناهض حتر	مستشار رئيس مجلس الإدارة لشؤون الإعلام والثقافة	١٩٦٠	أردني	ماجستير فلسفة في الدراسات الإسلامية/ الجامعة الأردنية	خبير إعلامي وثقافي معروف، وله العديد من الكتابات والمؤلفات والمقالات تتناول الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الأردن

٤ – كبار مساهمي البنك الأهلي الأردني الذين يملكون ٥ ٪ فأكثر من رأس المال :

الرقم	الاسم	عدد الأسهم ٢٠٠٧	نسبة المساهمة	عدد الأسهم ٢٠٠٦	نسبة المساهمة
١	شركة ابراج كابيتال (الامارات)	١١,٥٨٥,٦٣١	٪ ١٠,٥٣	١١,٧٨٥,٦٣١	٪ ١٠,٧١
٢	بنك بيبلوس	١٠,٨٧٥,٠٠٠	٪ ٩,٨٩	٠	٪ ٠,٠
٣	شركة مركز المستثمر الأردني	٦,٤١٨,٣٩١	٪ ٥,٨٣	٦,٧٣١,٣٩٤	٪ ٦,١٢
٤	مصانع الأجواخ الأردنية	٦,١٠٤,٤٥٠	٪ ٥,٥٥	٦,٦٦٠,٥٠٠	٪ ٦,٠٦
	المجموع	٣٤,٩٨٣,٤٧٢	٪ ٣١,٨٠	٢٥,١٧٧,٥٢٥	٪ ٢٢,٨٩

٥ – الوضع التنافسي : يحتل البنك الأهلي المرتبة الرابعة من حيث حجم رأس المال والمرتبة ..... من حيث حقوق المساهمين ، والمرتبة ..... حالياً من حيث صافي الأرباح المتحققة خلال عام ٢٠٠٧ ، ويعمل البنك داخل الأردن وفي كل من لبنان وفلسطين وقبرص ويحتل حصة سوقية ممتازة في كل منها.

٦ – لا يوجد اعتماد على موردين محددين أو عملاء رئيسيين داخلياً أو خارجياً يشكلون ١٠ ٪ من المشتريات أو إيرادات البنك .

٧ – لا يتمتع البنك الأهلي الأردني أو أي من منتجاته بأي حماية حكومية أو امتيازات بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها .

* لا يوجد لدى البنك الأهلي الأردني أي براءات اختراع أو حقوق امتياز حصل عليها.

٨ – لا يوجد أي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها اثر مادي على البنك أو منتجاته أو قدراته التنافسية.

* يوجد معايير جودة خاصة بنشاطات البنك ، وخاصة فيما يتعلق بجودة الخدمات والمنتجات التي يقدمها البنك، إلى جانب اختبار جودة أنشطة التدقيق الداخلي ، ولا تنطبق معايير الجودة الدولية .

٩ – (أ) الهيكل التنظيمي للبنك الأهلي الأردني والشركات التابعة له :

كما هو موضح في آخر صفحات التقرير السنوي لكل من البنك والشركات التابعة .

(ب) أعداد وفئات ومؤهلات موظفي البنك الأهلي الأردني :

	أقل من ثانوي	ثانوي	كلية مجتمع	بكالوريوس	دبلوم عالٍ	ماجستير	دكتوراه	المجموع
فروع الأردن	١١٤	١٥١	١٨٣	٦٥٧	٨	٧٥	٢	١١٩٠
الفروع الخارجية	٣٠	٦٩	٣٦	١٤٢	–	١٦	–	٢٩٣
المجموع	١٤٤	٢٢٠	٢١٩	٧٩٩	٨	٩١	٢	١٤٨٣

- قبرص : ٢١ موظفاً
- لبنان (البنك الأهلي الدولي) : ١٥٧ موظفاً
- فلسطين : ١١٥ موظفاً

* أما عدد موظفي الشركات التابعة للبنك فهو مفصل ضمن بند رقم (٢) من تعليمات الإفصاح أعلاه.

(ج) برامج التأهيل والتدريب لموظفي البنك الأهلي الأردني :
عقدت إدارة التدريب والتطوير عدة برامج تدريب خلال عام ٢٠٠٧ حضرها ما يقارب ٢,٩٧٥ موظفاً ، منها دورات خارج الأردن وحضرها ٢٨ موظفاً ، ومنها بمراكز تدريب محلية وحضرها حوالي ٣٩٥ موظفاً ، أما الباقي فتم عقدها لدى مركز التدريب الخاص بالبنك الأهلي الأردني وحضرها ما يقارب ٢,٥٥٢ موظفاً . وهذه الدورات مفصلة كما يلي :

الدورات التدريبية التي حصل عليها موظفي البنك الأهلي الأردني خلال عام ٢٠٠٧	
اسم الدورة	عدد المشاركين
دورات مصرفية شاملة	٦٦٩
ادارة مخاطر وبازل (٢)	١٨١
دورات ادارية	١٣١
دورات ائتمانية	٣٥٦
دورات تسويق ومهارات بيع	١٤٤
دورات تحليل مالي وتدقيق	١١٤
تطبيقات الحاسوب	٢٩١
منتجات مصرفية جديدة	٧١١
اخرى	٣٧٨
المجموع	٢,٩٧٥

١٠ – لا يوجد مخاطر من الممكن أن يتعرض لها البنك الأهلي الأردني خلال السنة المالية اللاحقة ولها تأثير مادي على البنك.

١١ – لم يمر على البنك خلال السنة المالية ٢٠٠٧ أي عملية أو حدث مهم ذو تأثير على أوضاع البنك .

* وصف الإنجازات : كما هو مفصل ومدعم بالأرقام في تقرير مجلس الإدارة .

* لا تزال النية موجودة للقيام بالتوسع في عمليات البنك في كل من العراق، الإمارات وسوريا.

١٢– لا يوجد أي أثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال عام ٢٠٠٧ ولا تدخل ضمن النشاط الرئيسي للبنك.

١٣– السلسلة الزمنية لتطور أرقام البنك الأهلي الأردني خلال الخمسة أعوام السابقة :

السنة المالية	صافي حقوق المساهمين (مليون دينار)	نسبة الأرباح الموزعة ٪	قيمة الأرباح الموزعة (مليون دينار)	صافي الأرباح قبل الضريبة (مليون دينار)	السعر السوقي للسهم (دينار)
٢٠٠٣	٧٣,١	–	–	٠,١٤	١,٤
٢٠٠٤	١٠١,٩	٪ ٥	٣,٠	٧,٣	٤,١٣
٢٠٠٥	١٨٠	٪ ١٥	١٢,٣	٣٤,٣	٤,٨
٢٠٠٦	٢١٢	٪ ١٥	١٦,٥	٣٠,٤	٣,١٤
٢٠٠٧					٣,١٤

– سيتم التوصية للهيئة العامة لتوزيع ما نسبته ..... ٪ كأرباح عن عام ٢٠٠٧ .

١٤ – تحليل المركز المالي للبنك عن عام ٢٠٠٧ :

- العائد على حقوق المساهمين :
- العائد على الموجودات :
- العائد على رأس المال المدفوع :
- نسبة التسهيلات إلى الموجودات :
- نسبة التسهيلات إلى إجمالي الودائع :
- نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات :
- الربح بعد الضريبة لكل موظف :

١٥ – الخطة المستقبلية موجودة في بند مستقل صفحة رقم ( )

١٦– يقدم مدقق الحسابات الخارجي خدمات استشارية خاصة تتعلق بكيفية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية إلى جانب الدورات التدريبية، حيث بلغت أتعاب التدقيق للبنك الأهلي الأردني والشركات التابعة لعام ٢٠٠٧ مبلغ ..... دينار.

١٧ – (أ) – الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم :

الرقم	الاسم	عدد الأسهم ٢٠٠٧	نسبة المساهمة	عدد الأسهم ٢٠٠٦	نسبة المساهمة
١	معالي الدكتور رجائي المعشر	١١,١٥٢	٪ ٠,٠١	١١,١٥٢	٪ ٠,٠١
	السيدة هدى المعشر	٣٣٩,٦٣٦	٪ ٠,٣١	٣٣٩,٦٣٦	٪ ٠,٣١
٢	سعادة السيد نديم المعشر	٣,٦٨٦,٥٢٥	٪ ٣,٣٥	٣,٦٨٦,٥٢٥	٪ ٣,٣٥
	السيدة رانيا دلل	٢٦,١١٥	٪ ٠,٠٢	٢٦,١١٥	٪ ٠,٠٢
٣	بنك بيبلوس	١٠,٨٧٥,٠٠٠	٪ ٩,٨٩	٠	٪ ٠,٠٠
	السيد سمعان باسيل	٠	٪ ٠,٠	٠	٪ ٠,٠

٤	السادة أبراج كابيتال (الإمارات)	١١,٥٨٥,٦٣١	٪ ١٠,٥٣	١١,٧٨٥,٦٣١	٪ ١٠,٧١
	السيد مصطفى عبد الودود	٠	٪ ٠,٠	٠	٪ ٠,٠
٥	شركة مركز المستثمر الأردني	٦,٤١٨,٣٩١	٪ ٥,٨٣	٦,٧٣١,٣٩٤	٪ ٦,١٢
	معالي السيد واصف عازر	٥٨,٨٣٤	٪ ٠,٠٥	٥٨,٨٣٤	٪ ٠,٠٥
	السيدة عبلا المعشر	٧٨,٨٨٤	٪ ٠,٠٧	٧٨,٨٨٤	٪ ٠,٠٧
٦	شركة معشر للاستثمارات والتجارة	٢٧٦,٣١٩	٪ ٠,٢٥	٥٥٢,٦٣٨	٪ ٠,٥٠
	السيد عماد المعشر	٣,٧٧٠,٠٤٩	٪ ٣,٤٣	٣,٧٥٥,٨٥٩	٪ ٣,٤١
	السيدة ندين هلسه	٢٧,٠٣٠	٪ ٠,٠٢	٢٧,٠٣٠	٪ ٠,٠٢
	السيد خالد عماد المعشر	٥٥,٨٧٦	٪ ٠,٠٥	٥٥,٨٧٦	٪ ٠,٠٥
	السيد فراس عماد المعشر	٥٥,٨٧٦	٪ ٠,٠٥	٥٥,٨٧٦	٪ ٠,٠٥
	السيد طارق عماد المعشر	٥٥,٨٧٦	٪ ٠,٠٥	٥٥,٨٧٦	٪ ٠,٠٥
٧	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	٢,٨٠٠,٠٠٠	٪ ٢,٥٥	٥,٨٤١,٦١٣	٪ ٥,٣١
	معالي الدكتور محمد أبو حمور	٠	٪ ٠,٠	٠	٪ ٠,٠
٨	شركة رجائي المعشر وإخوانه	٦٦,٨٤٠	٪ ٠,٠٦	٦٦,٨٤٠	٪ ٠,٠٦
	السيد رفيق المعشر	٦٠٠,٠٠٠	٪ ٠,٥٥	٦٠٠,٠٠٠	٪ ٠,٥٥
٩	شركة ZI & IME (السعودية)	٧٣٩,٥٤٩	٪٠,٦٧	٧٣٩,٥٤٩	٪٠,٦٧
	السيد علاء الدين سامي	١٩,٠٠٠	٪ ٠,٠٢	١٩,٠٠٠	٪ ٠,٠٢
١٠	الشركة العربية ش.م.ل (قابضة)	١,٦٠٨,٣٤٨	٪ ١,٤٦	١,٦٠٨,٣٤٨	٪ ١,٤٦
	السيد هاني فريج	١٤	٪ ٠,٠	١٤	٪ ٠,٠
١١	السيد محمود زهدي ملحس	١,١٦٨,٦١٢	٪ ١,٠٦	١,١٦٨,٦١٢	٪ ١,٠٦
١٢	السيد توفيق أمين قعوار	٥٧٢,٢٠٨	٪ ٠,٥٢	٥٧٢,٢٠٨	٪ ٠,٥٢
١٣	السيد رجائي سليمان السكر	٣٩,٤٩٤	٪ ٠,٠٤	٣٩,٤٩٤	٪ ٠,٠٤

(ب) – الأوراق المالية المملوكة من قبل الإدارة العليا التنفيذية وأقاربهم :

الرقم	الاسم	المركز	عدد الأسهم ٢٠٠٧	عدد الأسهم ٢٠٠٦
١	معالي السيد مروان عوض	الرئيس التنفيذي / المدير العام	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠
٢	السيد فؤاد الور	نائب الرئيس التنفيذي/ رئيس مجموعة الخدمات البنكية الدولية والفروع الخارجية	٠	٠
٣	السيد إبراهيم غاوي	نائب الرئيس التنفيذي / رئيس مجموعة الإدارة المالية	٠	١,٠٩٥
	السيدة حنان كتوره	زوجة	١٤,٣٤٦	١٥,٢٣٤
٤	السيد هاني فراج	نائب الرئيس التنفيذي للشؤون الإدارية/رئيس مجموعة اللوجستيات / أمين سر مجلس الإدارة	٦,٩٣٩	٦,٤٣٩
٥	السيدة هديل كيالي	نائب الرئيس التنفيذي / رئيس مجموعة العمليات	٩,١٣٣	٩,١٣٣
٦	السيد زاهي فاخوري	نائب الرئيس التنفيذي لإدارة الائتمان	٩٠,٠٠٠	٩٠,٠٠٠

٧	الآنسة لينا البخيت	نائب الرئيس التنفيذي/ رئيس مجموعة الأهلي للأسواق المالية	٢١,١٤٦	٢١,١٤٦
٨	السيد سامر سنقرط	نائب الرئيس التنفيذي/رئيس مجموعة الأهلي للاستثمارات البنكية	١٥,٣١٢	١٥,٣١٢
٩	السيد سعد المعشر	نائب الرئيس التنفيذي/ رئيس مجموعة الإستراتيجيات والاتصالات الموسسية	١,١١٠,٥٦٠	١,١٠٦,٩١٠
	السيدة تانيا حرب	زوجة	٧,٠٢٢	٥,٤٢٢
	السيد ركان سعد	ابن	٤,٨٠٠	٤,٨٠٠
	الآنسة ساره سعد	ابنة	٣,١٠٠	٠
١٠	السيد إياد العسلي	نائب الرئيس التنفيذي/ رئيس مجموعة للشركات الكبرى	١,٠٠٠	٠
١١	السيد فالح النجار	نائب الرئيس التنفيذي/ رئيس مجموعة الخدمات البنكية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة	٠	٠
١٢	السيد أحمد الخب	نائب الرئيس التنفيذي للخدمات البنكية الشخصية وإدارة الفروع	٠	٠
١٣	السيد بشار البكري	مساعد المدير العام / رئيس مجموعة الموارد البشرية	٠	١٢,٠٠٠
١٤	السيد سليمان دبابنة	مساعد المدير العام للمحاسبة	٢١,٧٦٨	٢٥,٥٦٨
	السيدة فاديا دبابنة	زوجة	٣,٨٠٠	٠
١٥	السيد كميل حداد	مساعد المدير العام لمعالجة الائتمان	٧,٠٩٥	٧,٠٩٥
١٦	السيد راغب هلسه	مساعد المدير العام للتفتيش وللرقابة الداخلية	٠	٥٠٠
١٧	السيد يوسف شكري	مساعد المدير العام لتقنية المعلومات	٩٦٠	٩٦٠
١٨	السيد غسان غرايبة	مدير الدائرة القانونية	٠	٠
١٩	السيد باسم إسليم	المدقق الداخلي	٦٢٠	٦٢٠
٢٠	السيد زياد كوكش	مدير إدارة المخاطر	٠	٠
	المستشارون			
٢٠	السيد عيسى خوري	مستشار رئيس مجلس الإدارة	١١,٠٦٥	١١,٠٦٥
	السيدة نهى شامية	زوجة	١,٣٠٠	١,٣٠٠
	السيد رمزي خوري	ابن	١,٥٢٧	١,٥٢٧
	السيد عرين خوري	ابن	١,٨٣٨	١,٨٣٨
	الآنسة ديمة خوري	ابنة	٥٦٧	٥٦٧
٢١	السيد ناهض حتر	مستشار رئيس مجلس الإدارة لشؤون الإعلام والثقافة	٤,٠٩٥	٤,٠٩٥
	السيدة رندة قاقيش	زوجة	٢,٣١٠	٢,٣١٠

١٨ - بلغ إجمالي الرواتب المزايا والمكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا التنفيذية ٢,٠١٧,٤٥٩ دينار خلال عام ٢٠٠٧ وشكلت ما نسبته ١١,٧٪ من إجمالي الرواتب .

المزايا والأجور والمكافآت التي يتمتع بها أعضاء مجلس الإدارة (أ)

الاسم	علاوة بدل التنقلات	قيمة مياومات	بدل سفر خارجي	قيمة المكافآت لعام ٢٠٠٦
معالي الدكتور رجائي المعشر	٣,٦٠٠	٥,٤٨٣	٦,٤٠٥	٥,٠٠٠
سعادة السيد نديم المعشر	٣,٦٠٠	٠	٠	٥,٠٠٠

السيد سمعان فرانسوا باسيل ممثل بنك بيبلوس - اعتباراً من ٢٠٠٧/٧/١١	١,٥٠٠	٠	١,٠٠٥	٠
السيد احمد طاحوس الراشد ممثل الهيئة العامة للاستثمار - لغاية ٢٠٠٧/٧/١١	١,٨٠٠	٠	١,٤٤٦	٥,٠٠٠
السيد مصطفى عبد الودود ممثل السادة أبراج كابيتال	٣,٦٠٠	٠	٣,٢٢٠	٨٣٣
معالي السيد واصف عازر ممثل شركة مركز المستثمر الأردني	٣,٦٠٠	٠	٠	٥,٠٠٠
السيد عماد المعشر ممثل شركة معشر للاستثمارات والتجارة	٣,٦٠٠	٠	٠	٥,٠٠٠
معالي السيد محمد ابو حمور ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	٣,٦٠٠	٠	٠	٥,٠٠٠
السيد رفيق المعشر ممثل شركة رجائي المعشر وإخوانه	٣,٦٠٠	٠	٠	٥,٠٠٠
السيد علاء الدين سامي ممثل شركة ZI & IME (السعودية)	٣,٦٠٠	٠	١,٨١٩	٥,٠٠٠
السيد هاني فريج ممثل الشركة العربية ش.م.ل (قابضة)	٣,٦٠٠	٠	١,٠٣٩	٥,٠٠٠
السيد محمود زهدي ملحس	٣,٦٠٠	٠	٠	٥,٠٠٠
السيد توفيق أمين قعوار	٣,٦٠٠	٠	٠	٥,٠٠٠
السيد رجائي السكر	٣,٦٠٠	٠	٠	٥,٠٠٠

المزايا والأجور والمكافآت التي يتمتع بها أعضاء الإدارة العليا التنفيذية (ب)

الاسم	قيمة التنقلات	قيمة مياومات	بدل سفر خارجي
معالي السيد مروان عوض	٠	١٠٥	٠
السيد هاني فراج	١,٨٠٠	٠	٠
السيد فؤاد الور	١٠٥	١,٧٢٢	٧٦٠
السيد إبراهيم لطفي غاوي	٠	٢,٢٥٣	٧٧٨
الآنسة لينا البخيت	٠	١,١٢٥	١,٧٩٥
السيد سامر سنقرط	٠	٩٠٠	٤٩٦
السيد فالح النجار	٠	١٠٠	٠
السيد باسم اسليم	٠	٦٠٠	٦٥٠

السيد يوسف شكري	٠	٣,٠٥٠	٨٥٥

١٩ – بلغت قيمة التبرعات الممنوحة لجهات مختلفة خلال عام ٢٠٠٧ مبلغ ١٦٧,٨٦٨ ديناراً ، وهي مفصلة كما يلي :

التبرعات الممنوحة خلال عام ٢٠٠٧	
الاسم	المبلغ
صندوق الملك عبدالله	٣٥،١٠٦
جمعيات وطنية	٣٨،٥١١
نوادي رياضية وثقافية	١٦،٥٠٠
منتديات ثقافية وفنون	١٥،٨٢٣
صناديق تنمية اجتماعية ومبرات	٣،٣٥٠
مراكز ثقافية/جامعات/مدارس/تعليم	٤٠،٥٣٣
محافظات	٢،٧٠٦
متفرقات	١٥،٣٣٩
المجموع	١٦٧،٨٦٨

٢٠ – لم يبرم البنك أي عقود أو مشاريع أو ارتباطات مع رئيس أو أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام أو أي موظف في البنك أو أقارب أيٍّ منهم.

٢١ – (أ) يساهم البنك في دعم أنشطة المحافظة على البيئة من خلال رعايته وصيانته لحديقة الأهالي المقابلة لموقع الإدارة العامة للبنك الأهلي الأردني.

(ب) يساهم البنك الأهلي الأردني في تقديم الدعم لأفراد المجتمع المحلي من خلال مساهمته في عدة مجالات، وهي مفصلة كما يلي :

مساهمة البنك في حماية البيئه وخدمة المجتمع المحلي لعام ٢٠٠٧	
الاسم	المبلغ
لجنة ورعاية كافل اليتيم	٣،٠٢٠
دعم مدينة البتراء	٥،٠٠٠
جمعيات وطنية تعنى بأفراد المجتمع	٤،٦٥٧
صندوق الشباب للسلامة على الطرق	٢٠،٠٠٠
المتحف الوطني للطفل	٥٣،١٠٠

مركز الحسين للسرطان	١٠٠،٠٠٠
صندوق الزكاة/طرود الخير/موائد الرحمن	٣٨،٩٢٢
المجموع	٢٢٤،٦٩٩

متطلبات الحاكمية المؤسسية

١- بموجب قرار مجلس الادارة السادس المنعقد بتاريخ ٢٨ / ١٠ / ٢٠٠٧ فقد تم تشكيل لجان مجلس الإدارة كما يلي:

(أ) – **لجنة الحاكمية للبنك** : وتتكون من السادة :

١- معالي الدكتور رجائي المعشر — رئيس اللجنة

٢- معالي الأستاذ واصف عازر — عضو/ممثل شركة مركز المستثمر الأردني

٣- معالي الدكتور محمد أبو حمور — عضو/ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

مهام اللجنة :

- يشكل المجلس لجنة الحاكمية المؤسسية بحيث تتألف من رئيس المجلس واثنين من الأعضاء غير التنفيذيين.
- تتولى اللجنة مهمة الإشراف على إعداد دليل الحاكمية المؤسسية في البنك، كما تشرف على تطبيقه والتأكد من وجود آليات متابعة

فعالة لتنفيذه على كافة المستويات الإدارية، وتشرف على تحديثه حسب تعليمات البنك المركزي الأردني وبموافقة المجلس.

(ب) - لجنة التدقيق : وتتكون من السادة :

١- معالي الدكتور محمد ابو حمور	رئيس اللجنة
٢- السيد رجائي السكر	عضو
٣- السيد عماد المعشر	عضو/ممثل شركة معشر للاستثمارات والتجارة

مهام اللجنة :

- يشكل المجلس لجنة تدقيق تتألف من ثلاثة من الأعضاء غير التنفيذيين، على ان يكون عضوان من اعضاء اللجنة على الأقل حاصلين على مؤهلات علمية و/أو خبرة عملية في مجالات الإدارة المالية، وأن لا يقل عدد الأعضاء المستقلين في اللجنة عن عضوين اثنين.
- تقوم اللجنة بممارسة المسؤوليات والصلاحيات الموكلة اليها بموجب قانون البنوك وأي تشريعات أخرى ذات علاقة، ويتضمن ذلك مراجعة ما يلي:
  (١) نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الخارجي والداخلي للبنك.
  (٢) القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية.
  (٣) أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك.
- تقوم اللجنة بتقديم التوصيات للمجلس بخصوص تعيين، إنهاء أعمال، مكافآت المدقق الخارجي، وأي شروط تعاقدية أخرى تتعلق به، بالإضافة الى تقييم موضوعية المدقق الخارجي مع الأخذ في الحسبان أي أعمال أخرى خارج نطاق التدقيق قام بها بهدف ضمان تلك الموضوعية.
- يكون لدى اللجنة صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية بالإضافة الى حقها في استدعاء أي موظف تنفيذي او عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعاتها.
- تقوم اللجنة بالإجتماع مع المدقق الخارجي، مدير مراقبة الامتثال، مرة واحدة على الأقل في السنة ومن دون حضور الإدارة التنفيذية.
- من المتفق عليه ان مسؤولية لجنة التدقيق لا تغني عن مسؤوليات المجلس او الإدارة التنفيذية للبنك فيما يتعلق بالرقابة على كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لديه.

(ج)- لجنة إدارة المخاطر : وتتكون من السادة :

١- السيد نديم المعشر	رئيس اللجنة
٢- السيد مصطفى عبد الودود	عضو/ممثل شركة ابراج كابيتال- دولة الامارات
٣- السيد هاني فريج	عضو/ممثل الشركة العربية للتأمين – لبنان
٤- السيد سمعان باسيل	عضو/ممثل بنك بيبلوس-لبنان

مهام اللجنة :

- تتم مراجعة المخاطر التي يتعرض لها البنك من قبل لجنة لإدارة المخاطر والتي يقوم البنك بتشكيلها من أعضاء مجلس الإدارة، وقد تضم في عضويتها أعضاء من الإدارة التنفيذية.
- تقوم اللجنة بمراجعة سياسات وإستراتيجيات إدارة المخاطر لدى البنك قبل اعتمادها من المجلس، وتقع على إدارة البنك التنفيذية مسؤولية تنفيذ هذه الإستراتيجيات بالإضافة إلى تطوير سياسات وإجراءات إدارة مختلف أنواع المخاطر.
- يتم اقتراح هيكل مجموعة المخاطر وعملية تطويرها من قبل الإدارة التنفيذية للبنك، وبحيث يتم مراجعته من قبل لجنة إدارة المخاطر واعتماده من المجلس.
- تواكب اللجنة التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر داخل البنك، وتقوم برفع تقارير دورية إلى المجلس حول تلك التطورات.

(د) – لجنة الترشيحات والمكافآت : وتتكون من السادة :

١- معالي الأستاذ واصف عازر	(مستقل) رئيس اللجنة
٢- السيد رفيق صالح المعشر	(مستقل) عضو/ممثل شركة رجائي المعشر وإخوانه
٣- السيد علاء الدين سامي	(مستقل) عضو/ممثل شركة ZI & IME / السعودية

مهام اللجنة :

- يشكل المجلس لجنة الترشيحات والمكافآت من بين أعضائه من الأعضاء المستقلين.
- تقوم اللجنة باقتراح أسماء أعضاء المجلس مع الأخذ في الحسبان قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين، وفي حالة إعادة الترشيح يؤخذ بعين الإعتبار عدد مرات حضورهم ونوعية وفاعلية مشاركتهم في اجتماعات المجلس.
- تتولى اللجنة تحديد فيما إذا كان للعضو صفة العضو المستقل حسب التعريف الوارد للعضو المستقل في تعليمات البنك المركزي الأردني.
- تقوم اللجنة باتباع أسس محددة ومعتمدة في تقييم فعالية المجلس.
- تتولى اللجنة مسؤولية توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع المهمة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب، والتأكد من إطلاعهم المستمر حول أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.
- توصي اللجنة بالمكافآت (بما في ذلك الراتب الشهري والمنافع الأخرى للرئيس التنفيذي/ المدير العام)، كما تقوم اللجنة بمراجعة المكافآت (بما في ذلك الرواتب) الممنوحة لبقية أعضاء الإدارة التنفيذية.
- تتولى اللجنة مسؤولية التأكد من وجود سياسة مكافآت لدى البنك والاحتفاظ بهم وبشكل يتماشى مع المكافآت / الرواتب الممنوحة من قِبل البنوك المماثلة في السوق.
- يتم الإفصاح عن ملخص لسياسة المكافآت لدى البنك في التقرير السنوي للبنك، وتحديداً مكافآت أعضاء المجلس كل على حدة وأعلى رواتب تم دفعها خلال السنة للمدراء التنفيذيين من غير أعضاء المجلس.

٢- اجتماعات مجلس الإدارة :

(أ) عقد مجلس الإدارة سبع جلسات خلال عام ٢٠٠٧.

(ب) عقدت لجنة التدقيق اربعة اجتماعات خلال عام ٢٠٠٧.

(ج) عقدت اللجنة التنفيذية تسعة اجتماعات خلال العام ٢٠٠٧ .

دليل الحاكمية المؤسسية

تمهيد

عرّفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD الحاكمية المؤسسية بأنها تُنظّم حقوق و واجبات القائمين على إدارة المؤسسة ، مجلس إدارتها ، مساهميها والجهات الأخرى التي لها اهتمام بالمؤسسة، كما أنها تُبيّن الآلية التي توضح من خلالها أهداف المؤسسة والوسائل لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة تحقيقها. وبالتالي فإن الحاكمية المؤسسية الجيدة هي التي توفر لكل من المجلس و الإدارة التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي تصب في مصلحة المؤسسة، و تسهل إيجاد عملية مراقبة فاعلة، و بالتالي تساعد المؤسسة على استغلال مواردها بكفاءة.

تنبع أهمية الحاكمية المؤسسية في البنك من أنها توفر أساساً للتطوير والأداء المؤسسي المستقبلي بهدف دعم الثقة في أنشطة البنك كمتلقي لأموال المودعين والمساهمين ، ولتمكينه من المساهمة بنجاح في تطوير الخدمات المصرفية المقدمة في الأردن ، الأمر الذي يساهم في رفع كفاءة الاقتصاد الوطني . وعليه فقد قرر مجلس الإدارة تبني « دليل الحاكمية المؤسسية » و بشكل يتوافق مع كل من تعليمات البنك المركزي الأردني وأفضل الممارسات الدولية . ويرتكز الدليل

على المبادئ الإرشادية الأربعة التالية :

- العدالة في معاملة جميع الجهات ذات العلاقة Stakeholders (مثل: المساهمين ، المودعين ، الدائنين ، موظفي البنك ، السلطات الرقابية) .
- الشفافية والإفصاح ، بشكل يمكن الجهات ذات العلاقة من تقييم وضعية البنك وأدائه المالي .
- المساءلة في العلاقات بين إدارة البنك التنفيذية ومجلس الإدارة ، وبين مجلس الإدارة والمساهمين وبين مجلس الإدارة والجهات الأخرى ذات العلاقة .
- المسؤولية ، من حيث الفصل الواضح في المسؤوليات وتفويض الصلاحيات .

مقدمة

يسعى البنك الأهلي الأردني إلى تحقيق أهداف مساهميه و عملائه وموظفيه ملتزماً بأرقى المعايير الأخلاقية في السلوك المهني المصرفي، لناحية التميّز في الأداء ، و الإفصاح عن نتائج أعماله بدقة و شفافية، و الإمتثال الكامل بالقوانين والقواعد و التعليمات التي تنظم أنشطة البنك.

تأكيداً على المبدأ الأساسي أعلاه تم إعداد « دليل الحاكمية المؤسسية للبنك الأهلي الأردني » واعتماده من مجلس الإدارة ووضعه موضع التنفيذ اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٨/١/١ ، علماً أن الدليل يوثق للعديد من الإجراءات المُطبقة سابقاً في البنك ، لكن ميزة تكريسها في الدليل يتيح لكافة الأطراف المعنية بالتعامل مع البنك الإطلاع على سياساته وإجراءاته والإطمئنان إلى المرتكزات الرئيسية التي تنظم إدارة البنك و كذلك آليات الضبط والرقابة الداخلية والشفافية والإفصاح.

إن مجلس إدارة البنك و باعتماده دليل الحاكمية المؤسسية يؤكد على الالتزام الكامل بما ورد به ويؤكد دعمه المطلق لتطبيقه ، وستقوم

لجنة الحاكمية المؤسسية المنبثقة عن المجلس بمتابعة التطبيق ومساءلة كافة الجهات المسؤولة المشمولة بالدليل وبمختلف مواقعها الإدارية للتأكد من كفاءة تطبيقها لبنود الدليل كلٌ فيما يخصه.

يتمّ تطبيق دليل الحاكمية المؤسسية في كافة فروع البنك الأهلي الأردني داخل وخارج المملكة الأردنية الهاشمية مع مراعاة عدم تعارض الدليل مع القوانين والتعليمات المعمول بها في تلك الدول من قِبل الجهات الرقابية الخاصة بالحاكمية المؤسسية في الدول التي تمارس فيها هذه الفروع أعمالها، وفي حال التعارض يُطبق قوانين وتعليمات الدولة التي يمارس فيها الفرع أعماله.

يتمّ إجراء التعديلات على الدليل حسب المستجدات النظامية والرقابية تحت إشراف لجنة الحاكمية المؤسسية المنبثقة عن المجلس وتصبح التعديلات نافذة بعد اعتمادها من المجلس.

تعزيزاً لثقافة الحاكمية المؤسسية يقوم البنك وكجزء من عملية الموافقة على منح الائتمان بتقييم نوعية الحاكمية المؤسسية لعملائه من الشركات وخاصة الشركات المساهمة العامة ، بحيث يتم تضمين تقييم المخاطر للعملاء بنقاط الضعف والقوة لممارستهم في مجال الحاكمية.

تعريفات

يكون للمسميات والمصطلحات الواردة في الدليل وأينما وردت المدلولات التالية:

البنك:	البنك الأهلي الأردني.
الدليل:	دليل الحاكمية المؤسسية في البنك الأهلي الأردني.
المجلس:	مجلس إدارة البنك الأهلي الأردني.
رئيس المجلس:	رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي الأردني.
نائب رئيس المجلس:	نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي الأردني.
أعضاء المجلس:	أعضاء مجلس إدارة البنك الأهلي الأردني.
الرئيس التنفيذي/المدير العام:	الرئيس التنفيذي/المدير العام للبنك الأهلي الأردني.
أمين السرّ:	أمين سرّ مجلس إدارة البنك الأهلي الأردني.
العضو التنفيذي (في المجلس):	العضو المتفرغ الذي يشغل وظيفة في البنك.
العضو المستقل (في المجلس):	العضو (سواء بصفته الشخصية أو ممثلاً لشخص اعتباري) الذي لا يربطه بالبنك أي

علاقة أخرى غير عضويته في مجلس الإدارة، الأمر الذي يجعل حكمه على الأمور لا يتأثر بأي اعتبارات أو أمور خارجية.

لجان المجلس: اللجان التي يشكلها مجلس إدارة البنك الأهلي الأردني الواردة في الدليل.

الإدارة التنفيذية: الإدارة التنفيذية للبنك الأهلي الأردني.

- يتضمن الحد الأدنى للمتطلبات الواجب توفرها في العضو المستقل (حسب تعريف البنك المركزي الأردني) ما يلي :

١. أن لا يكون قد عمل كموظف في البنك خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ ترشحه لعضوية المجلس.

٢. أن لا تربطه بأي إداري في البنك قرابة دون الدرجة الثانية.

٣. أن لا يتقاضى من البنك أي راتب أو مبلغ مالي باستثناء ما يتقاضاه لقاء عضويته في المجلس.

٤. أن لا يكون عضو مجلس إدارة أو مالكاً لشركة يتعامل معها البنك باستثناء التعاملات التي تنشأ بسبب الخدمات و / أو الأعمال المعتادة التي يقدمها البنك لعملائه وعلى أن تحكمها ذات الشروط التي تخضع لها التعاملات المماثلة مع أي طرف أخر ودون أي شروط تفضيلية .

٥. أن لا يكون شريكاً للمدقق الخارجي أو موظفاً لديه خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ ترشحه لعضوية المجلس.

٦ . أن لا تشكل مساهمته مصلحة مؤثرة في رأسمال البنك أو يكون حليفاً لمساهم آخر.

١ - مجلس الإدارة

١ / ١ مبادئ عامة.

١. يتحمل المجلس كافة المسؤوليات المتعلقة بعمليات البنك وسلامته المالية ، والتأكد من تلبية متطلبات البنك المركزي الأردني ومصالح المساهمين ، والمودعين ، والدائنين ، والموظفين ، والجهات الأخرى ذات العلاقة ، والتأكد من أن إدارة البنك تتم بشكل حصيف وضمن إطار القوانين والتعليمات النافذة والسياسات الداخلية للبنك .

٢. يؤكد المجلس مبدأ التزام كل عضو من أعضاء المجلس تجاه البنك وجميع مساهميه وليس تجاه مساهم معين .

٣. يقوم المجلس برسم الأهداف الإستراتيجية للبنك بالإضافة إلى الرقابة على إدارته التنفيذية التي تقع عليها مسؤولية العمليات اليومية.

٤. يقوم المجلس بالمصادقة على أنظمة الضبط والرقابة الداخلية ويتأكّد من مدى فعاليتها ومدى تقيد البنك بالخطة الإستراتيجية والسياسات والإجراءات المعتمدة أو المطلوبة بموجب القوانين والتعليمات الصادرة بمقتضاها . بالإضافة إلى التأكد من أن جميع مخاطر البنك قد تمت إدارتها بشكل سليم.

١ / ٢ رئيس المجلس و الرئيس التنفيذي / المدير العام

١. يتم الفصل بين منصبي رئيس المجلس والرئيس التنفيذي/المدير العام، وعلى أن لا ترتبط بين رئيس المجلس والرئيس التنفيذي/ المدير العام أي قرابة دون الدرجة الثالثة .

٢. يكون الفصل في المسؤوليات بموجب تعليمات كتابية مُقرّة من المجلس ، و يتم مراجعتها كلما اقتضت الحاجة.

٣. إذا كان رئيس المجلس تنفيذياً فيقوم البنك بتعيين عضو مستقل كنائب لرئيس المجلس بهدف ضمان توفر مصدر مستقل ناطق باسم المساهمين ، و يتم الإفصاح عن وضع رئيس المجلس سواء كان تنفيذياً أو غير تنفيذي.

١ / ٣ دور رئيس المجلس

١. يُقيم رئيس المجلس علاقة بنّاءة بين كل من المجلس والإدارة التنفيذية للبنك وبين الأعضاء التنفيذيين والأعضاء غير التنفيذيين.

٢. يخلق رئيس المجلس ثقافة – خلال اجتماعات المجلس – تشجع على النقد البنّاء حول القضايا التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء ، كما تشجع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا.

٣. يتأكد رئيس المجلس من وصول المعلومات الكافية إلى كل من أعضاء المجلس والمساهمين وفي الوقت المناسب.

٤. يتأكد رئيس المجلس من توفر معايير عالية من الحاكمية المؤسسية لدى البنك.

١ / ٤ تشكيلة المجلس

١. يُراعى في تشكيل المجلس التنوع في الخبرة العملية والمهنية والمهارات المتخصصة.

٢. يُراعى أن يضم المجلس أعضاء تنفيذيين (الأعضاء الذين يشغلون وظائف في البنك) ، وأعضاء غير تنفيذيين (الأعضاء الذين لا يشغلون وظائف في البنك).

٣. يُراعى أن يكون من بين أعضاء المجلس غير التنفيذيين ثلاثة أعضاء مستقلين على الأقل، حيث أن وجود الأعضاء المستقلين يعزز موضوعية المجلس ودوره الرقابي.

١ / ٥ تنظيم أعمال المجلس.

١. يجب أن تكون مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة محددة وواضحة وبما يتماشى والتشريعات ذات العلاقة ، وعلى البنك تزويد كل عضو من أعضاء المجلس عند انتخابه بكتاب يوضح حقوق العضو ، ومسؤولياته ، وواجباته ، و تزويده بملخص مناسب عن أعمال البنك عند التعيين وخلال فترة العضوية أو عند الطلب.

٢. يجب أن يتم التوضيح وبشكل كتابي عن جميع العمليات المصرفية التي تتطلب موافقة المجلس (بما في ذلك على سبيل المثال صلاحية المجلس بخصوص منح القروض التي تزيد على مبلغ معيّن أو الصلاحية بخصوص التعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة أو أي عمليات مصرفية أخرى تكون ضمن اختصاصات المجلس).

٣. على البنك وضع هيكل تنظيمي يبيّن التسلسل الإداري (بما في ذلك لجان المجلس والإدارة التنفيذية).

٤. يجب أن يُتاح لأعضاء المجلس ولجانه الاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية.

٥. بهدف ضمان شمولية المواضيع المعروضة في اجتماعات المجلس والتي يجب أن لا تقل عن (٦) اجتماعات في السنة ، تبادر الإدارة التنفيذية إلى اقتراح المواضيع التي تراها مهمّة على جدول أعمال كل اجتماع.

٦. يقوم البنك بتزويد أعضاء المجلس بالمعلومات الكافية وقبل مدة كافية من اجتماعات المجلس لتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة.

٧.يكون لأعضاء المجلس ولجانه، وإذا ما اقتضت الحاجة، صلاحية الاستعانة بمصادر خارجية لمساعدتهم في القيام بالمهام الموكلة إليهم على أكمل وجه.

٨. يجب أن يقوم أمين سرّ المجلس بتدوين كافة نقاشات المجلس واقتراحاتهم وتصويت الأعضاء الذي يتم خلال اجتماعات المجلس.

٩. على أمين سرّ المجلس التأكد من إتباع أعضاء المجلس للإجراءات المقرّة من المجلس، ومن نقل المعلومات بين أعضاء المجلس ولجانه والإدارة التنفيذية، بالإضافة إلى تحديد مواعيد اجتماعات المجلس وكتابة محاضر الاجتماع.

١٠. يقوم المجلس بتحديد وظيفة و مهام أمين سرّ المجلس بشكل رسمي و كتابي وبما يتماشى ومستوى المسؤوليات المشار إليها أعلاه، كما يتم اتخاذ أي قرار يتعلق بتعيينه أو تنحيته من قبل المجلس بالإجماع.

١/٦ أنشطة المجلس

١/٦/١ التعيينات، و الإحلال .

١. يلتزم المجلس بتعيين رئيس تنفيذي/مدير عام يتمتع بالنزاهة والكفاءة الفنّية والخبرة المصرفية .

٢. يتم الحصول على موافقة المجلس عند تعيين بعض المدراء التنفيذيين مثل رئيس مجموعة الإدارة المالية ورئيس مجموعة التدقيق الداخلي، والتأكد من توفر الخبرات المطلوبة لديهم.

٣. يقوم المجلس بإقرار خطط إحلال succession plans للمدراء التنفيذيين للبنك وبحيث تتضمن المؤهلات والمتطلبات الواجب توفرها لشاغلي هذه الوظائف.

٢/٦/١ التقييم الذاتي وتقييم أداء الرئيس التنفيذي / المدير العام

١. يقوم المجلس – من خلال لجنة الترشيحات والمكافآت – بتقييم أداء المجلس ككل، مرة واحدة على الأقل سنوياً .

٢. يقوم المجلس بتقييم الرئيس التنفيذي / المدير العام سنوياً.

١ / ٦ / ٣ التخطيط ، أنظمة الضبط والرقابة ، ميثاق أخلاقيات العمل ، تعارض المصالح.

١. يقوم المجلس بتحديد أهداف البنك ، كما يقوم بتوجيه الإدارة التنفيذية لرسم إستراتيجية لتحقيق هذه الأهداف.

٢. تقوم الإدارة التنفيذية بوضع خطط عمل تتماشى مع تلك الإستراتيجيات وذلك من خلال عملية تخطيط تشمل مساهمة جميع دوائر البنك . ويقوم المجلس باعتماد الإستراتيجية وخطط العمل والتأكد من قيام الإدارة التنفيذية بمراجعة إنجازات الأداء وفقاً لخطط العمل ومن اتخاذ الإجراءات التصويبية حيثما لزم.

٣. يؤكد المجلس على أهمية إلتزام جميع الموظفين بـ «ميثاق السلوك المهني» المعتمد في البنك والذي يتضمن قواعد أساسية للتعامل من حيث الالتزام بالعمل المؤسسي والسلوك المهني والتعامل بشفافية عالية تضمن مصلحة البنك ورفعته.

٤. يؤكد المجلس على قاعدة أن الحصول على ائتمان من البنك لأعضاء المجلس وشركاتهم يجب أن يتم وفقاً للأسعار السائدة في السوق وليس وفقاً لشروط تفضيلية ، وأن لا يشارك العضو في أي اجتماع يتم فيه بحث ذلك التعامل أو التعاقد أو التصويت عليه . كما يتم الإفصاح عن هذه التعاملات في التقرير السنوي للبنك.

٥. يجب أن تتوفر لدى البنك سياسات مكتوبة تغطي جميع الأنشطة المصرفية لديه، ويتم تعميمها على كافة المستويات الإدارية، ومراجعتها بانتظام للتأكد من شمولها لأي تعديلات أو تغييرات طرأت على القوانين والتعليمات والظروف الاقتصادية وأي أمور أخرى تتعلق بالبنك.

٢- لجان المجلس

١ / ٢ مبادئ عامة

١. يُشكل المجلس لجاناً منبثقة عنه بأهداف محددة وبحيث يتم تفويضها بصلاحيات ومسؤوليات من قبله ولمدة محددة من الوقت ، وبحيث تقوم هذه اللجان برفع تقارير دورية إلى المجلس ككل. يتم إعداد ميثاق Charter يوضح آليات تشكيل هذه اللجان ووصف أهدافها ومهامها وصلاحياتها والتقارير المطلوبة منها إلى المجلس.

٢. يُمكن للمجلس أن يقوم بدمج مهام عدة لجان من لجانه إذا كان ذلك مناسباً أو أكثر ملاءمة من الناحية الإدارية.

٢ / ٢ لجنة التدقيق.

١. يُشكل المجلس لجنة تدقيق تتألف من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين، على أن يكون على الأقل عضوان من أعضاء اللجنة حاصلين على مؤهلات علمية و / أو خبرة عملية في مجالات الإدارة المالية، وأن لا يقل عدد الأعضاء المستقلين في اللجنة عن عضوين اثنين.

٢. تقوم لجنة التدقيق بممارسة المسؤوليات والصلاحيات الموكلة إليها بموجب قانون البنوك وأي تشريعات أخرى ذات علاقة ، ويتضمن ذلك مراجعة ما يلي:

- نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي والخارجي للبنك.
- القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية.
- أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك.

٣. تقوم لجنة التدقيق بتقديم التوصيات للمجلس بخصوص تعيين ، إنهاء عمل ، مكافآت المدقق الخارجي وأي شروط تعاقدية أخرى تتعلق به، بالإضافة إلى تقييم موضوعية المدقق الخارجي مع الأخذ في الحسبان أي أعمال أخرى خارج نطاق التدقيق قام بها بهدف ضمان تلك الموضوعية.

٤. يكون لدى لجنة التدقيق صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية بالإضافة إلى حقها في استدعاء أي موظف تنفيذي أو عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعاتها.

٥. تقوم لجنة التدقيق بالاجتماع مع المدقق الخارجي، المدقق الداخلي، مدير مراقبة الامتثال مرة واحدة على الأقل في السنة ومن دون حضور الإدارة التنفيذية.

٦. من المُتفق عليه أن مسؤولية لجنة التدقيق لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو الإدارة التنفيذية للبنك فيما يتعلق بالرقابة على كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لديه.

٢ / ٣ لجنة الترشيحات والمكافآت

١. يُشكل المجلس لجنة الترشيحات والمكافآت من بين أعضائه على أن تتضمن ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين على الأقل، وعلى أن يكون أغلبهم (بما في ذلك رئيس اللجنة) من الأعضاء المستقلين.

٢. تقوم لجنة الترشيحات و المكافآت باقتراح أسماء أعضاء المجلس مع الأخذ في الحسبان قدرات و مؤهلات الأشخاص المرشحين. وفي حالة إعادة الترشيح يؤخذ في الحسبان عدد مرات حضورهم و نوعية و فاعلية مشاركتهم في اجتماعات المجلس.

٣. تتولى لجنة الترشيحات والمكافآت تحديد فيما إذا كان للعضو صفة العضو المستقل حسب التعريف الوارد للعضو المستقل في تعليمات البنك المركزي الأردني.

٤. تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بإتباع أسس محددة ومعتمدة في تقييم فعالية المجلس.

٥. تتولى لجنة الترشيحات والمكافآت مسؤولية توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع المهمة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب ، والتأكد من اطلاعهم المستمر حول أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.

٦. توصي لجنة الترشيحات والمكافآت بالمكافات (بما في ذلك الراتب الشهري والمنافع الأخرى للرئيس التنفيذي/ المدير العام) . كما تقوم اللجنة بمراجعة المكافآت (بما في ذلك الرواتب) الممنوحة لبقية أعضاء الإدارة التنفيذية.

٧. تتولى لجنة الترشيحات والمكافآت مسؤولية التأكد من وجود سياسة مكافآت لدى البنك تتضمن أن تكون المكافآت / الرواتب كافية لاستقطاب أشخاص مؤهلين للعمل في البنك والاحتفاظ بهم وبشكل يتماشى مع المكافآت / الرواتب الممنوحة من قبل البنوك المماثلة

في السوق.

٨. يتم الإفصاح عن ملخص لسياسة المكافآت لدى البنك في التقرير السنوي للبنك، و تحديداً مكافآت أعضاء المجلس كل على حدة وأعلى رواتب تم دفعها خلال السنة للمدراء التنفيذيين من غير أعضاء المجلس.

٢ / ٤ لجنة إدارة المخاطر

١. تتم مراجعة المخاطر التي يتعرض لها البنك من قبل لجنة لإدارة المخاطر والتي يقوم البنك بتشكيلها من أعضاء مجلس الإدارة، وقد تضم في عضويتها أعضاء من الإدارة التنفيذية.

٢. تقوم لجنة إدارة المخاطر بمراجعة سياسات وإستراتيجيات إدارة المخاطر لدى البنك قبل اعتمادها من المجلس. وتقع على إدارة البنك التنفيذية مسؤولية تنفيذ هذه الإستراتيجيات بالإضافة إلى تطوير سياسات وإجراءات إدارة مختلف أنواع المخاطر.

٣. يتم اقتراح هيكل مجموعة إدارة المخاطر وعملية تطويرها من قبل الإدارة التنفيذية للبنك وبحيث يتم مراجعته من قبل لجنة إدارة المخاطر واعتماده من المجلس.

٤. تواكب لجنة إدارة المخاطر التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر داخل البنك ، وتقوم برفع تقارير دورية إلى المجلس حول تلك التطورات.

٢ / ٥ لجنة الحاكمية المؤسسية

١. يُشكل المجلس لجنة الحاكمية المؤسسية بحيث تتألف من رئيس المجلس وإثنين من الأعضاء غير التنفيذيين.

٢. تتولى لجنة الحاكمية المؤسسية مهمة الإشراف على إعداد دليل الحاكمية المؤسسية في البنك، كما تُشرف على تطبيقه، خاصة التأكد من وجود آليات متابعة فعّالة لتنفيذ بنوده لدى جميع المستويات الإدارية، وتشرف على تحديثه حسب تعليمات البنك المركزي الأردني وبموافقة المجلس.

٣- الضبط و الرقابة الداخلية

٣ / ١ عام

١. تتم مراجعة هيكل أنظمة الضبط والرقابة الداخلية من قبل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، مرة واحدة على الأقل سنوياً، كما يجب أن يتضمن التقرير السنوي للبنك تقريراً حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية على الإبلاغ المالي.

٢. يقوم البنك بوضع إجراءات تمكن الموظفين من الإبلاغ وبشكل سرّي في حينه عن وجود مخاوف بخصوص احتمالية حدوث مخالفات،

وبشكل يسمح بان يتم التحقيق باستقلالية في هذه المخاوف ومتابعتها . ويتم مراقبة تنفيذ هذه الإجراءات من قبل لجنة التدقيق.

٣/٢ التدقيق الداخلي

١. يكون لمجموعة التدقيق الداخلي حق الحصول على أي معلومة والاتصال بأي موظف داخل البنك ، كما تُعطى جميع الصلاحيات التي تمكنها من أداء المهام الموكلة إليها وعلى النحو المطلوب .

٢. تقوم مجموعة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها إلى رئيس لجنة التدقيق.

٣. يجب أن لا يُكلف موظفو التدقيق الداخلي بأي مسؤوليات تنفيذية، و تكون مجموعة التدقيق الداخلي مسؤولة عن اقتراح هيكل ونطاق التدقيق الداخلي كما تكون مسؤولة عن إعلام لجنة التدقيق عن أي احتمالية لوجود تعارض في المصالح.

٤. تمارس مجموعة التدقيق الداخلي مهامها وتعد تقاريرها كاملة دون أي تدخل خارجي ويحق لها مناقشة تقاريرها مع الدوائر التي تم تدقيقها.

٥. تتضمن المسؤولية الأساسية لمجموعة التدقيق الداخلي – والتي يجب أن تقوم على أساس المخاطر Risk based audit– مراجعة وبحد أدنى ما يلي :

- عمليات الإبلاغ المالي في البنك (للتأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب) .
- الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.

٣/٣ التدقيق الخارجي.

١. يُعتمد مبدأ الدوران المنتظم للتدقيق الخارجي بين مكاتب التدقيق . وفي حال صعوبة تطبيق ذلك من الناحية العملية ، يطلب البنك الدوران المنتظم للشريك الرئيسي المسؤول عن التدقيق الخارجي للبنك.

٢. يقوم المدقق الخارجي بتزويد لجنة التدقيق بنسخة من تقريره. ويجتمع المدقق الخارجي مع لجنة التدقيق من دون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة على الأقل سنوياً.

٣/٤ إدارة المخاطر

١. ترفع مجموعة إدارة المخاطر في البنك تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر، أما بالنسبة للعمليات اليومية فيكون ارتباطها مع الرئيس التنفيذي/المدير العام.

٢. تتضمن مسؤوليات مجموعة إدارة المخاطر في البنك ما يلي :

أ- تحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان ، مخاطر السوق ، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.

ب- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.

ت- التوصية للجنة إدارة المخاطر بسقوف للمخاطر ، والموافقات ، ورفع التقارير، وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.

ث- تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك (يقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمّية وبشكل منتظم في كل اجتماع للمجلس) .

ج- توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.

٣. تقوم لجان البنك مثل لجان الائتمان ، وإدارة الموجودات والمطلوبات / الخزينة ، ومخاطر التشغيل بمساعدة مجموعة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.

٣/٥ الامتثال

١. يتم تشكيل إدارة للامتثال مستقلة وبما يتماشى وتعليمات البنك المركزي الصادرة بهذا الخصوص.

٢. تقوم إدارة الامتثال بإعداد منهجية فعّالة لضمان امتثال البنك بجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة.

٣. يعتمد المجلس ويراقب سياسة الامتثال، ويكون إعدادها وتطويرها والتأكد من تطبيقها في البنك من صلاحيات إدارة الامتثال.

٤. ترفع إدارة الامتثال تقاريرها حول نتائج أعمالها ومراقبتها للامتثال إلى المجلس أو اللجنة المنبثقة عنه مع إرسال نسخة إلى الإدارة التنفيذية ، وبما يتماشى وتعليمات البنك المركزي الأردني الصادرة بهذا الخصوص.

٤- العلاقة مع المساهمين

١. يقوم البنك باتخاذ خطوات لتشجيع المساهمين وخاصة صغارهم على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة ، وللتصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخص في حالة غيابهم.

٢. على رؤساء لجان التدقيق والترشيحات والمكافآت وأي لجان أخرى منبثقة عن المجلس حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة.

٣. بعد انتهاء الاجتماع السنوي للهيئة العامة يتم إعداد تقرير لاطلاع المساهمين حول الملاحظات التي تمت خلاله والنتائج، بما في ذلك نتائج التصويت والأسئلة التي قام المساهمين بطرحها وردود الإدارة التنفيذية عليها.

٥- الشفافية و الإفصاح

١. يلتزم البنك بالإفصاح وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) وتعليمات البنك المركزي الأردني السارية والصادرة بمقتضى قانون البنوك النافذ والتشريعات ذات العلاقة، و يقع على عاتق الإدارة التنفيذية متابعة التغييرات التي تطرأ على الممارسات الدولية

للإبلاغ المالي ونطاق الشفافية المطلوب من المؤسسات المالية و التأكد من تطبيقها و بما يُعزز ممارسات البنك في مجال الإفصاح.

٢. يلتزم البنك بتوفير معلومات ذات دلالة ومعنى حول نشاطاته لكلٍّ من البنك المركزي الأردني والمساهمين ، والمودعين ، والبنوك الأخرى ، والجمهور بشكل عام . وعلى أن يفصح البنك عن جميع هذه المعلومات بشكل دوري ومتاح للجميع.

٣. يوضح البنك في تقريره السنوي عن مسؤوليته تجاه دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في تقريره السنوي.

٤. يلتزم البنك بالمحافظة على خطوط اتصال مع السلطات الرقابية ، والمساهمين ، والمودعين ، والبنوك الأخرى ، والجمهور بشكل عام، وتكون هذه الخطوط من خلال وظيفة علاقات المستثمرين، التقرير السنوي ، التقارير المالية الربعية و الدورية ، الاجتماعات الدورية، كما يتم توفير المعلومات (الواردة في التقرير السنوي للبنك أو تقاريره الربعية أو من واقع المحاضرات التي تقدمها الإدارة التنفيذية) وذلك من خلال وظيفة علاقات المستثمرين وعلى الموقع الإلكتروني للبنك بشكل مُحدث وباللغتين العربية والإنجليزية.

٥. يتضمن التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية إفصاح من الإدارة التنفيذية للبنك يسمى (MD&A) "Management Discussion and Analysis" بحيث يسمح للمستثمرين فهم نتائج العمليات الحالية والمستقبلية والوضع المالي للبنك بما في ذلك الأثر المحتمل للإتجاهات المعروفة والحوادث وحالات عدم التأكد . ويتعهد البنك بالالتزام بان جميع الإيضاحات الواردة في هذا الإفصاح معتمدة وكاملة وعادلة ومتوازنة ومفهومة وتستند إلى البيانات المالية المنشورة للبنك.

٦.يتضمن التقرير السنوي للبنك وكجزء من الالتزام بالشفافية والإفصاح الكامل وعلى وجه الخصوص:

- "دليل الحاكمية المؤسسية" المُعتمد والتفاصيل السنوية لالتزام البنك ببنوده. دليل الحاكمية المؤسسية يجب أن يُنشر و بشكل مُحدث على الموقع الإلكتروني للبنك.
- معلومات عن كل عضو مجلس إدارة : مؤهلاته وخبراته ، مقدار حصته في رأسمال البنك ، فيما إذا كان مستقلاً ، تنفيذي أو غير تنفيذي ، عضويته في لجان المجلس ، تاريخ تعيينه في المجلس ، أي عضويات في مجالس إدارة أخرى ، المكافآت / الرواتب التي حصل عليها من البنك ، القروض الممنوحة من البنك وأي عمليات أخرى بين البنك والعضو أو شركاته أو الأطراف ذات الصلة به.
- الإفصاح بما يفيد حصول أي من أعضاء مجلس الإدارة وشركاتهم على تسهيلات ائتمانية وفقاً للأسعار السائدة المُعتمدة وليس وفقاً لشروط تفضيلية ، مع مراعاة عدم مشاركة العضو في أي اجتماع تم فيه بحث ذلك التعامل أو التعاقد أو التصويت عليه.
- ملخص للهيكل التنظيمي للبنك.
- ملخص لمهام ومسؤوليات لجان المجلس ، وأي صلاحيات قام المجلس بتفويضها لتلك اللجان.
- عدد مرات إجتماع المجلس ولجان المجلس.
- ملخص عن سياسة المكافآت لدى البنك، وأعلى راتب تمّ دفعه للإدارة التنفيذية.
- شهادة المجلس بكفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
- وصف لهيكل وأنشطة مجموعة إدارة المخاطر.
- المساهمين الرئيسيين في البنك (مثل المساهم أو الجهات ذات العلاقة والتي تملك أو لها سيطرة على أكثر من ١٠٪ من

رأس مال البنك) مع تحديد المالك الحقيقي الفعلي ultimate beneficial owners وهم المساهمون الرئيسيون في الشركات التي تعتبر مساهماً رئيسياً في البنك ، حيث ينطبق.

- الإفصاح عن أي أمور أخرى تعزز مبدأ الإفصاح و الشفافية توصي بها الإدارة التنفيذية و يُقرّها أو يطلبها المجلس .

إلتزام البنك ببنود دليل الحاكمية المؤسسية.

إن التزام البنك الأهلي الأردني بالحاكمية المؤسسية نابع من قناعة تامة بأهميتها و بنتائجها الإيجابية على مسيرة البنك ونموّه وتفاعله مع محيطه المحلي والدولي.

بادرت إدارة البنك ومنذ صدور تعليمات البنك المركزي الأردني الخاصة بالحاكمية المؤسسية في شهر آب ٢٠٠٧ إلى تشكيل لجنة لإعداد دليل البنك استناداً إلى تلك التعليمات، كما تم إعداد خطة عمل تتضمن مراحل إعداد الدليل واعتماده وتوزيعه على المعنيين (السادة مجلس الإدارة والدوائر التنفيذية المحددة في الدليل) تمهيداً لوضعه حيّز التطبيق. هذا وتمّ بشكل متواز خلال فترة إعداد الدليل تشكيل اللجان الخاصة بمجلس الإدارة حسب تعليمات البنك المركزي، ومنها لجنة الحاكمية المؤسسية وهي برئاسة معالي رئيس مجلس الإدارة وعضوين من المجلس لتوجيه عمليات تطبيق وتحديث الدليل.

يعتزّ البنك الأهلي الأردني أنه وخلال فترة وجيزة نسبياً تمكن من تحقيق درجة عالية من الإلتزام بمتطلبات الحاكمية المؤسسية، ومما ساعد في ذلك سعي البنك الدؤوب لترسيخ مبادئ ثقافة الحاكمية والتي وجدت في متطلبات الدليل آلية كي يتم بلورتها ومن ثم توثيقها و اعتمادها والعمل بموجبها. وقد اتخذت إدارة البنك الإجراءات التالية:

- صدور "دليل الحاكمية المؤسسية للبنك الأهلي الأردني» واعتماده من قِبل مجلس الإدارة.
- نشر الدليل في التقرير السنوي للبنك وعلى موقعه الإلكتروني.
- الفصل بين صلاحيات ومهام رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي/المدير العام قائم أصلاً.
- تنظيم أعمال وجلسات المجلس مُطبق حالياً.
- تشكيل لجان مجلس الإدارة المنصوص عنها في الدليل.
- مراعاة متطلبات تشكيلة مجلس الإدارة وتنظيم أعماله وأنشطته حسب ما ورد في الدليل (علماً أن العديد من هذه المتطلبات مطبقة حالياً) وبما لا يتعارض مع القوانين النافذة مثل قانون الشركات وقانون البنوك، وهي قوانين يلتزم بها البنك أصلاً، ومع كل استحقاق لأي من البنود المذكورة ستؤخذ خطوات فعلية لتحقيق مزيد من الإلتزام بمتطلبات الدليل.
- الإلتزام بمتطلبات الضبط و الرقابة الداخلية حيث أن الهيكل التنظيمي الذي يحدد الدوائر ذات العلاقة وأنشطتها وعلاقاتها نافذ وفعّال والبنك يولي الأهمية القصوى لهذه المتطلبات.
- الإلتزام بأعلى معايير الشفافية والإفصاح وهو إلتزام أخلاقي ومهني مثبت ضمن استراتيجية البنك، تسعى إدارة البنك إلى تطبيقه دون تحفظ، كما أن إدارة البنك تلتزم بالإفصاح أيضاً عن أية مواضيع تتماشى مع متطلبات الممارسات المصرفية الدولية والتي تحقق و تعزز مبدأ الإفصاح والشفافية لما فيه مصلحة كافة الجهات ذات العلاقة Stakeholders .

إقرار من مجلس الإدارة

يقر مجلس إدارة البنك الأهلي الأردني ، وحسب علمه واعتقاده بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية عمل البنك خلال السنة المالية ٢٠٠٨ ، كما يقر المجلس بمسئوليته عن إعداد البيانات المالية وانه يتوفر لدى البنك نظام ضبط ورقابه داخلية فعال .

١- الدكتور رجائي المعشر .....

٢- سعادة السيد نديم المعشر .....

٣- بنك بيبلوس (لبنان) .....
ويمثله السيد سمعان فرانسوا باسيل
اعتباراً من ٢٠٠٧/٧/١١

٤- السادة أبراج كابيتال .....
ويمثلها السيد مصطفى عبد الودود

٥- شركة مركز المستثمر الأردني .....
ويمثلها معالي السيد واصف عازر

٦- شركة معشر للاستثمارات والتجارة .....
ويمثلها السيد عماد المعشر

٧- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي .....
ويمثلها معالي الدكتور محمد ابو حمور

٨- شركة رجائي المعشر واخوانه .....
ويمثلها السيد رفيق المعشر

٩- شركة ZI & IME (السعودية) .....
ويمثلها السيد علاء الدين سامي

١٠- الشركة العربية (لبنان) .....
ويمثلها السيد هاني فريج

١١- السيد محمود ملحس .....

١٢- السيد توفيق قعوار .....

١٣- السيد رجائي السكر .....

إقرار من الإدارة العليا التنفيذية

تقر الإدارة العليا التنفيذية في البنك الأهلي الأردني وحسب علمها واطلاعها ، بوجود نظام ضبط ورقابه داخلية فعال لدى البنك ، كما تقر بدقة وكفاية المعلومات والبيانات المالية الواردة في التقرير السنوي للبنك عن عام ٢٠٠٧.

مروان عوض

الرئيس التنفيذي/المدير العام

نحن الموقعين أدناه رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي الأردني ، الرئيس التنفيذي / المدير العام ، ورئيس مجموعة الإدارة المالية ، نقر بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير السنوي للبنك عن عام ٢٠٠٧.

إبراهيم غاوي	مروان عوض	د. رجائي المعشر
رئيس مجموعة الإدارة المالية	الرئيس التنفيذي/المدير العام	رئيس مجلس الإدارة

البنك الأهلي الأردني

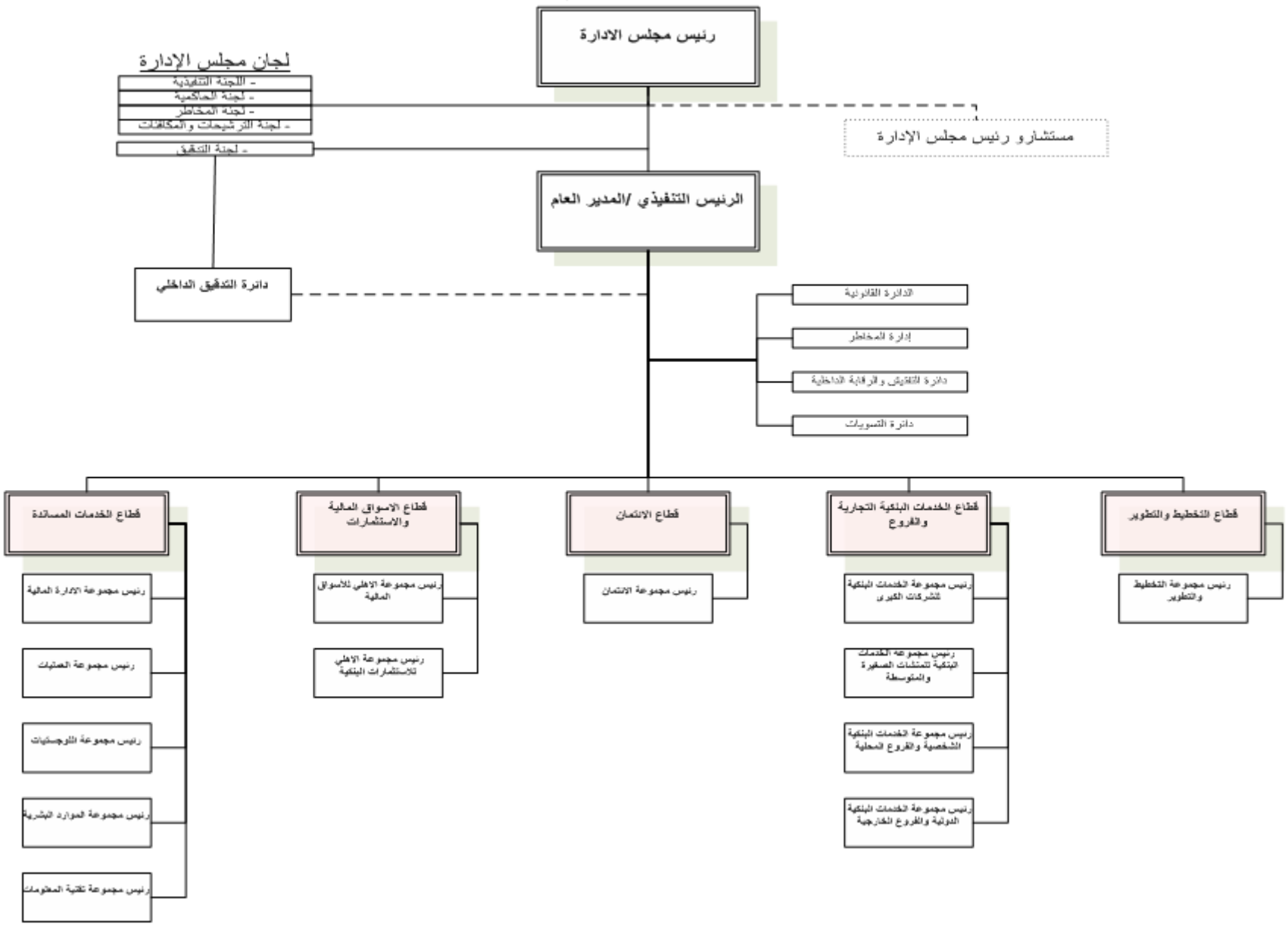

البنك الأهلي الدولي م.ع.م

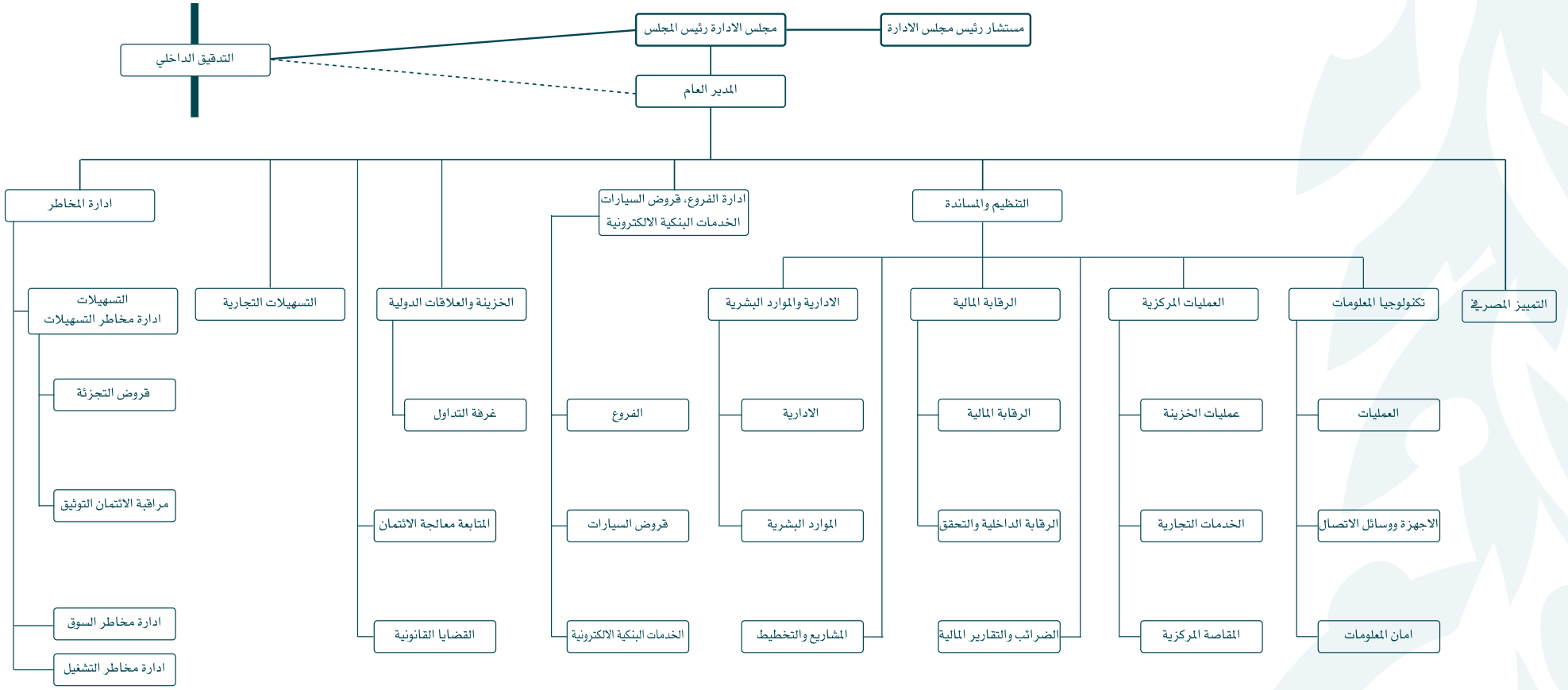

الشركة الاهلية لتنمية وتمويل المشاريع الصغيرة ذ.م.م

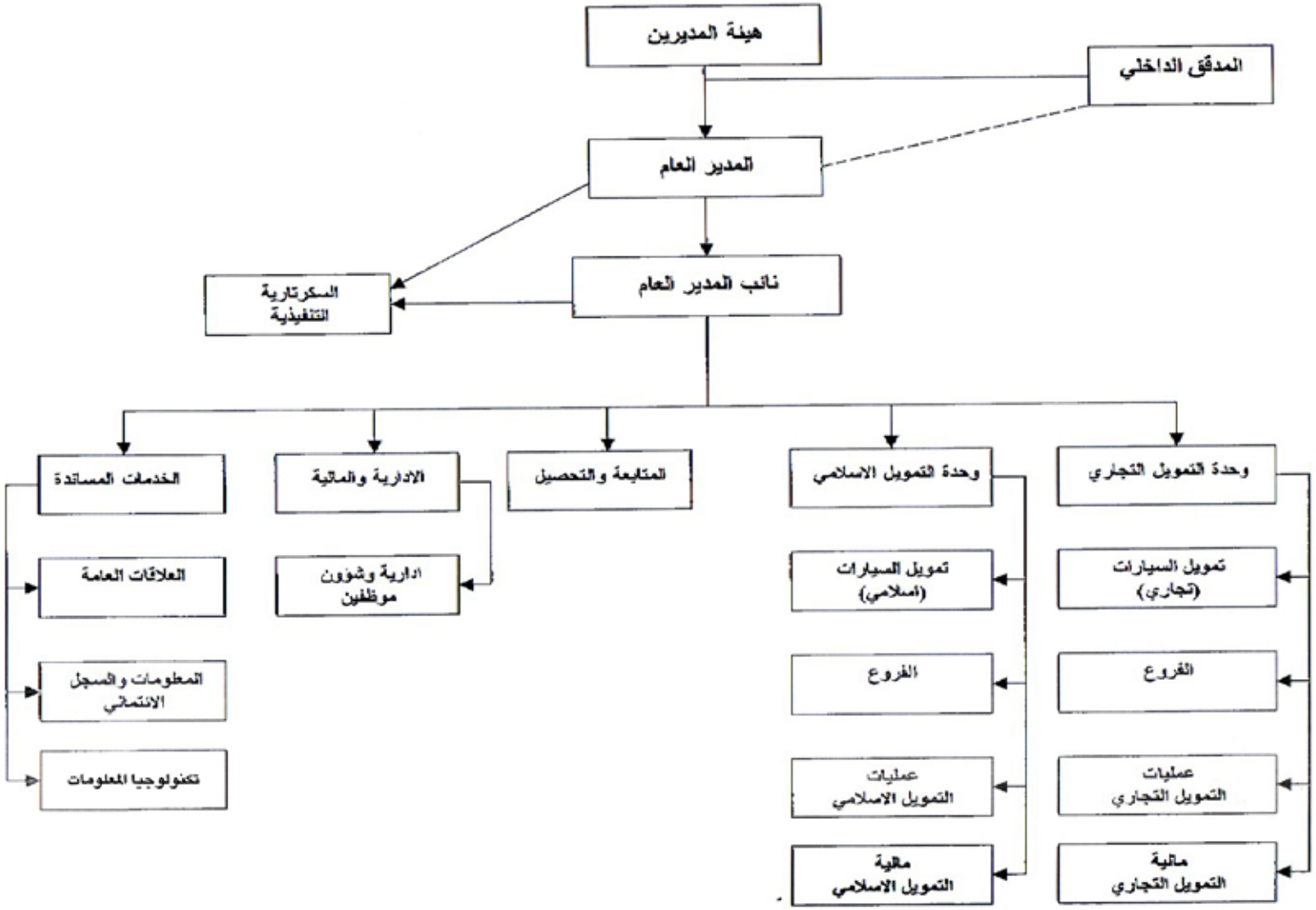

شركة الأهلي للوساطة المالية م.خ

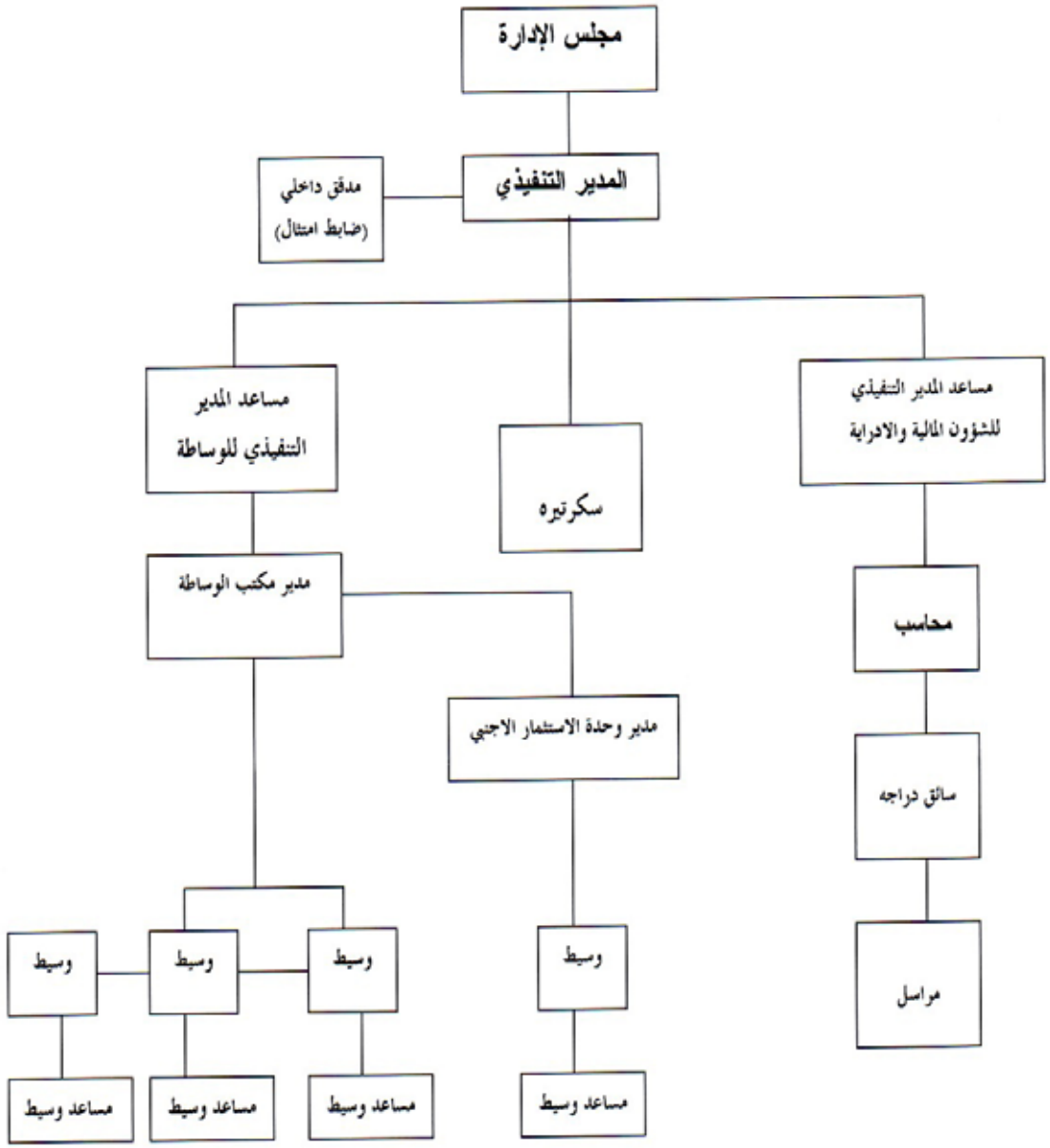

كلية الزرقاء الأهلية ذ.م.م

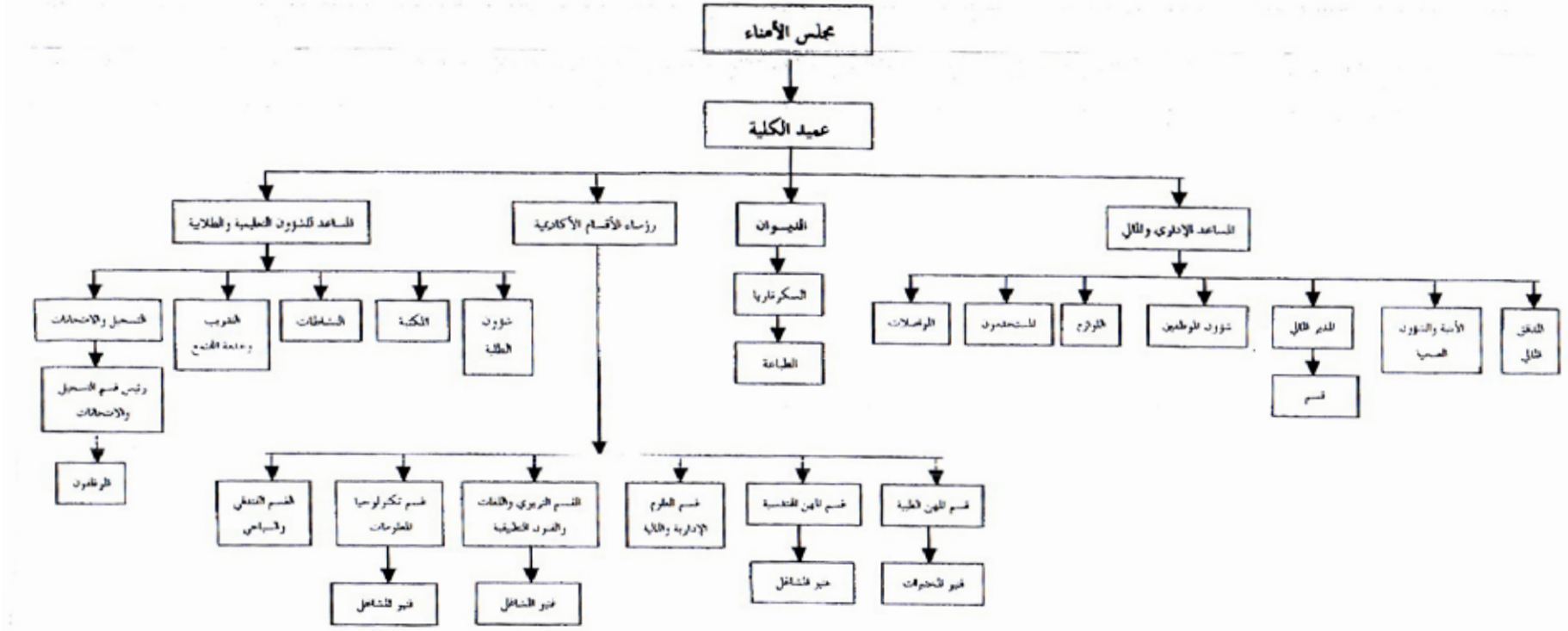

إقرار من مجلس الإدارة

يقر مجلس إدارة البنك الأهلي الأردني ، وحسب علمه واعتقاده بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية عمل البنك خلال السنة المالية ٢٠٠٨ ، كما يقر المجلس بمسئوليته عن إعداد البيانات المالية وانه يتوفر لدى البنك نظام ضبط ورقابه داخلية فعال .

١- الدكتور رجائي المعشر .....

٢- سعادة السيد نديم المعشر .....

٣- بنك بيبلوس (لبنان) .....

ويمثله السيد سمعان فرانسوا باسيل

اعتباراً من ٢٠٠٧/٧/١١

٤- السادة أبراج كابيتال .....

ويمثلها السيد مصطفى عبد الودود

٥- شركة مركز المستثمر الأردني .....

ويمثلها معالي السيد واصف عازر

٦- شركة معشر للاستثمارات والتجارة .....

ويمثلها السيد عماد المعشر

٧- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي .....

ويمثلها معالي الدكتور محمد ابو حمور

٨- شركة رجائي المعشر واخوانه .....

ويمثلها السيد رفيق المعشر

٩- شركة ZI & IME (السعودية) .....

ويمثلها السيد علاء الدين سامي

١٠- الشركة العربية (لبنان) .....

ويمثلها السيد هاني فريج

١١- السيد محمود ملحس .....

١٢- السيد توفيق قعوار .....

١٣- السيد رجائي السكر .....